

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدي تأثير الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية علي المؤشرات المالية للشركات المساهة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة تحليلية تطبيقية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name

اسم الطالب/ابراهيم محمد شعبان الهندي

Signature

التوقيع: ابراهيم الهندي

Date:

التاريخ: 2016 / 03 / 23



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل

مدي تأثير الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية علي المؤشرات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين _ دراسة تحليلية تطبيقية

**The Extent of the Influence of Commitmnt to
Social responsibility on the Financial Indicators**

إعداد الباحث:

إبراهيم "محمد شعبان" إبراهيم الهندي

إشراف:

الأستاذ الدكتور

سالم عبد الله حلس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ إبراهيم محمد شعبان إبراهيم الهندي لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى تأثير الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على المؤشرات المالية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة تحليلية تطبيقية

The Extent of the Influence of Commitment to Social responsibility on the Financial Indicators

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 28 ربيع الآخر 1437هـ، الموافق 2016/02/07م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. سالم عبد الله حلس
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. حمدي شحادة زعرب
.....	مناقشاً خارجياً	د. جميل حسن النجار

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا ﴾

﴿ انك انت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم
الآيه (32) سورة البقره

إِهْدَاء

إلى الذين قدموا حياتهم من أجل أن نحيا بكرامة الشهداء

إلى الذين قدموا أعمارهم من أجل أن نعيش أحراراً الأسرى الأبطال

إلى من أفنت عمرها لأجلي أمي الغالية

إلى من تمنيت أن يكون معي اليوم والدي الطيب رحمه الله

إلى مرفيقة دربي وفلذات كبدي أبنائي محمد و خالد

سر على الارض هونا فقد
عاشت هذه الارض بدونك
ملايين السنين و أغلب
الظن انها سوف تفعل ذلك
مرة أخرى. - محمد عفيفي

شكر وتقدير

يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم :

﴿من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه﴾

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله ذي الجلال في عليائه لعظيم فضله ونعمائه على كل الخلق في أرضه وسماءه أحمده حمد عبد عرف قدر نعم الله عليه فعجز عن شكره، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إليه سبحانه فأعتمد عليه في تيسير عسرهما، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الذي حمل نور العلم للإنسانية فأنتفعت بفضائله البشرية،،، وبعد

أسجد لله عز وجل حمداً وشكراً على فضله وكرمه عطائه وتوفيقه لي في إتمام هذه الدراسة، كما أن الإعراف بالجميل يقتضى من الباحث أن يرد الفضل إلى أصحابه لما بذلوه من جهد في سبيل أن يخرج هذا العمل إلى النور .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأب الفاضل والعالم الجليل أستاذي سعادة الأستاذ الدكتور / سالم عبد الله حلس، الذي شرفت بقبول سيادته بالإشراف على هذه الرسالة فكان ولم ينزل خير أب وأستاذ، فلقد أولاني سيادته رعاية وتوجيهاً ونصحاً كريماً حيث أثرى الرسالة بعلمه ووجه الباحث بعطفه إلى أرشد الطرق والأساليب العلمية للبحث العلمي الدقيق، فقد أعطاني سيادته من وقته وجهده وعلمه وفيض خلقه ما يجعلني عاجز عن أن أوفيه حقه، وسيظل لي أبداً البراس الذي أهتدي به في طريق العلم والأخلاق أدامه الله لنا وللبحث العلمي وجزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء .

ولقد نرادني شرفاً أن يكون من بين أعضاء لجنة المناقشة والحكم الأستاذ الدكتور / حمدي شحده نر عرب ، أستاذ الحاسبة والتمويل ونائب عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة لقبول مناقشتي، فأشكر سيادته على كرمه وطيبه أخلاقه وبارك الله لنا في علمه وخلقته وأتمنى لسيادته مزيداً من التقدم والرقى ودوام الصحة والعافية وأن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أسعدني ويزادني شرفاً أن يكون من بين أعضاء لجنة المناقشة والحكم الأستاذ الدكتور/ جميل حسن النجار،
أستاذ المحاسبة بجامعة القدس المفتوحة، لقبول سيادته مناقشتي، فليأته مني كل الشكر والتقدير وبإمرك الله لنا في علمه
وخلقه وجعله نبراساً للعلم وطلابه وجزاه الله عنى خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للجامعة الإسلامية ممثلة بمجلس الجامعة وبأعضاء هيئتها التدريسية، على ما
قدموه من إمكانيات وتسهيلات للحصول على هذه الدرجة العلمية، وأرجو الله أن يديم جامعتنا الغراء ذخراً للعلم
والعلماء.

ووفاءً وتقديراً واعتزافاً بالمساعدة التي قدمها لي زملائي ويطيب لي أن أتقدم لهم جميعاً بجزيل الشكر والعرفان، وإلى
كل من أسدى لي مشورة أو قدم لي نصيحة ومعونة، لهم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير، فجزأهم الله عنى خير
الجزاء.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لزلتي ويقبل عثرتي، فما كان
فيه صواب فمن الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان.

والله ولي التوفيق

الباحث

ملخص الدراسة

"مدي تأثير الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية علي المؤشرات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين _ دراسة تحليلية تطبيقية"

هدفت الدراسة للوقوف علي مدي التزام الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال التعرف علي إسهامات هذه الشركات بشكل مباشر، ومدي تأثير هذه الإنفاقات (المسؤولية الاجتماعية) علي أدائها المالي من خلال قياس المؤشرات المالية لهذه الشركات، و تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي فتم جمع التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، و تحديد قيمة المسؤولية الاجتماعية من خلال هذه التقارير إن وجدت، و قياس المؤشرات المالية متمثلة بحجم الإيرادات الكلية، نصيب السهم الواحد من الأرباح، معدل العائد السوقي، و تحديد علاقة الارتباط بين هذه المتغيرات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وخلصت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها، قطاع البنوك أكثر القطاعات التزاماً بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية، هناك علاقة طردية بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية يعمل على زيادة ربحية السهم الواحد؛ وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة قيام الشركات التي لا تقدم دعم مالي بالعمل على تقديم التبرعات المالية بالإضافة للدعم المعنوي التي تقدمه للمسؤولية الاجتماعية لما له من أهمية في تحسين وضعها المالي من خلال زيادة الإيرادات؛ ضرورة تشجيع الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية على زيادة دعمها المالي المقدم كجزء من المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد ندوات وورش عمل مخصصة بهذا الشأن.

Abstract

The Extent of the Influence of Commitment to Social responsibility on the Financial Indicators.

The study aims to identify the extent to which companies listed in Palestine Exchange are committed to social responsibility through identifying, directly, their contributions, and the impact of such expenses (social responsibility) on its financial performance via measuring companies' financial indicators. For achieving the study goals, the researcher has applied the Descriptive Analytical Approach, which brought to collecting, the financial statements of companies listed in Palestine Exchange, determining the value of social responsibility through such statements, and measuring the financial indicators which are represented in the value of the total revenues, earnings per share, market rate of return, and addressing the correlation among these variables via SPSS analysis program. The study has concluded to a number of findings, the most importantly are as follows: Banking is the most sector that is committed to provide financial support in the field of social responsibility. There is a positive correlation between the value of financial support provided by companies listed in Palestine Exchange in the field of social responsibility and the value of the total revenues of companies. Company's commitment of providing financial support in the field of social responsibility helps to increase the earnings per share. Finally, the study has concluded a number of recommendations, the most important of them are as follows: Companies that fail to provide financial support must change such policies and to offer financial and moral support as part of its social responsibility, since it plays an important role in improving companies' financial status through increasing their revenues. Moreover, encouraging companies listed in Palestine Exchange to increase their financial support, provided as part of its social responsibility, through conducting and holding symposiums and workshops dedicated to this matter.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ج	إهداء
د	مقولة لـ (محمد عفيفي)
هـ	شكر وتقدير
ز	ملخص الدراسة
ح	Abstract
الفصل الأول	
الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
٢	١-١ المقدمة.
٣	٢-١ مشكلة الدراسة.
٣	٣-١ أهمية الدراسة.
٤	٤-١ أهداف الدراسة.
٥	٥-١ نماذج وفرضيات الدراسة.
٧	٦-١ الدراسات السابقة:
٧	(أ) الدراسات العربية.
١٦	(ب) الدراسات الأجنبية.
١٧	٧-١ التعقيب علي الدراسات السابقة.
الفصل الثاني	
المسؤولية الاجتماعية	
١٩	١_٢ المقدمة.
١٩	٢_٢ مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٢١	٣_٢ التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
٢٢	٤_٢ الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية.
٢٤	٥_٢ أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
٢٦	٦_٢ الأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية.
٢٩	٧-٢ فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية.
الفصل الثالث	
الأداء المالي	
٣٤	٣_١ المقدمة.
٣٤	٣_٢ مفهوم الأداء.
٣٥	٣_٣ ماهية الأداء المالي.
٣٦	٣_٤ اتجاهات تقييم الأداء:
٣٦	٣_٤_١ الاتجاه التقليدي (النموذج المحاسبي).
٣٧	٣_٤_٢ الاتجاه الحديث (النموذج الاقتصادي).
٣٨	٣_٥ أهم مؤشرات قياس الأداء المالي.
الفصل الرابع	
الدراسة التطبيقية	
٤١	٤_١ مقدمة.
٤١	٤_٢ منهجية الدراسة.
٤١	٤_٣ مجتمع وعينة الدراسة.
٤١	٤_٤ مصادر المعلومات.
٤٢	٤_٥ خطوات إجراء الدراسة.
٤٣	٤_٦ نتائج تساؤلات الدراسة.
الفصل الخامس	

النتائج والتوصيات	
٥٢	١_٥ المقدمة.
٥٢	٢_٥ نتائج الدراسة.
٥٣	٣_٥ توصيات الدراسة.
٥٤	٤-٥ دراسات مقترحة.
٥٥	المراجع.
i	الملاحق.

فهرس الجدول

رقم الصفحة	الجدول
٢٣	جدول (١) المؤيدون والمعارضون لتبني منظمات الأعمال دوراً اجتماعياً.
٢٤	جدول (٢) أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
٢٨	الجدول (٣) الأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية وطبيعة التأثير.
٤٢	جدول رقم (٤) يوضح عدد الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية وقيمة مساهمتها مادياً وفقاً للقطاعات.
٤٥	جدول رقم (٥) معامل الارتباط بين قيمة الدعم المادي والإيرادات الكلية
٤٦	جدول رقم (٦) نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة لنصيب السهم من الأرباح تعزى لمدى التزام الشركات بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية.
٤٧	جدول رقم (٧) نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة لعائد السهم السوقي تعزى لمدى التزام الشركات بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية.
٤٩	جدول رقم (٨) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية يعزى لنوع الصناعة.
٥٠	جدول رقم (٩) نتائج اختبار شيفيه للفروق في نسبة الدعم المالي إلى الإيرادات للشركات وفقاً للقطاعات.

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الشكل
٦	شكل رقم (١) متغيرات الدراسة
٢٥	شكل رقم (٢) المسؤولية الاجتماعية الشاملة
٢٧	شكل رقم (٣) الأطراف المتأثرة من وجود الوحدة الاقتصادية في البيئة المعاصرة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

- ١-١ المقدمة.
- ١-٢ مشكلة الدراسة.
- ١-٣ أهمية الدراسة.
- ١-٤ أهداف الدراسة.
- ١-٥ نماذج وفرضيات الدراسة.
- ١-٦ الدراسات السابقة:
 - (أ) الدراسات العربية.
 - (ب) الدراسات الأجنبية.
- ١-٧ التعقيب على الدراسات السابقة.

١-١ المقدمة :-

تهتم منظمات عالمية عديدة حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها الشركات من اجل الإسهام في البرامج الاجتماعية، وتقديم العون للمهتمين بالشؤون البيئية، ولا يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعيداً عن واقعنا الإسلامي فلقد حث الدين الإسلامي على مثل هذه القيم، ولكن الواقع الحديث والبعيد عن القيم السائدة في الدين الإسلامي ابعدها عن الناس عن مثل هذه القيم، وأصبح التعامل مع المسؤولية الاجتماعية من خلال المصالح المتبادلة، أي أن هذه الشركات تبحث عن مصالحها وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، من غير أن تتحمل تكاليف مساهمتها بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن الفكر الاستثماري الحديث اظهر جانباً جديداً للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها ميزة تنافسية للشركات من خلال مقياس مدى مساهمتها في التنمية المجتمعية المستدامة.

وأن موضوع الأداء الاجتماعي في العصر الحديث يحتل اهتماماً بارزاً ومنتزحاً على كافة الصعد، حيث اخذ حيزاً واسعاً من فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية إضافة إلى التشريعات القانونية لمعظم دول العالم (العاني ، ٢٠٠٥:٥).

سنحاول في هذا البحث أن نقوم بتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات وبعض الجذور التاريخية والاتجاهات الحديثة وأنماط المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع التطرق إلى كيفية قياس الأداء الاجتماعي والبيئي، وبيان أهم الآثار المترتبة عن تبني المسؤولية الاجتماعية على المؤشرات المالية.

وللوصول إلى أهداف الدراسة سيتم تقسيمها إلى خمسة فصول رئيسية، يعالج الفصل الأول الإطار العام للدراسة، فيما يعالج الفصل الثاني والثالث الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على ما كتب حول الموضوع في المراجع والأدبيات والكتب والنظرية المحاسبية، بينما يعالج الفصل الرابع الدراسة العملية للتوصل إلى نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، من خلال دراسة محتوى التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومن خلال الدراسة الميدانية والتحليلية لقوائم المالية على مجتمع الدراسة، بينما يعالج الفصل الخامس نتائج الدراسة وتوصياتها والدراسات المستقبلية المقترحة.

٢-١ مشكلة الدراسة :-

يعاني المجتمع الفلسطيني من مشاكل اقتصادية واجتماعية متراكمة من الأحداث السياسية الخاصة التي يعيشها من احتلال وحصار اقتصادي، مما أثر بشكل كبير علي حياة المواطن، لذلك لا بد أن يكون للقطاع الخاص دور واضح في التنمية المجتمعية، والإسهام بالتخفيف من هذه المشاكل من خلال تحمله لمسئوليته تجاه المجتمع، وتجاه العملاء، وتجاه أصحاب رأس المال، وتجاه البيئة من هنا تبرز المشكلة الرئيسية للبحث من خلال التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات؟.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية؟.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية؟.

٣-١ أهمية الدراسة :-

تعتبر دراسة المسؤولية الاجتماعية من وجهة النظر الاقتصادية، من الدراسات الحديثة، ومن هذا المنطلق، ولاعتبارات أخرى أهمها ندرة البحوث والدراسات في مجال المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء المالي في مجتمعاتنا العربية عموماً وفي واقعنا علي وجه الخصوص، تظهر أهمية الدراسة، حيث أن إيجاد علاقة ايجابية بين الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وعوائد الشركات يجعلها أكثر اهتماماً بأبعاد المسؤولية وتوجيهها بما يخدم الشركات والمجتمع علي حد سواء.

وكذلك الدراسة مهمة للمجتمع بحيث توضح ما يقدمه القطاع الخاص من مساهمات في مجالات التنمية المختلفة وأن هذه الشركات تقوم بدور مهم تجاه المجتمع وأنها ليست مؤسسات ربحية فقط تسعى لتعظيم أرباحها وزيادة الإنتاجية من خلال إظهار هذه المساهمات في هذه الدراسة.

وكذلك الدراسة مهمة للمؤسسات والشركات لتفعيل الدور الاجتماعي لهذه الشركات، وإمكانية التقييم الموضوعي لأدائها الاجتماعي ومقارنته بالمنشآت الأخرى وتعديل المسار بما يخدم المجتمع والشركات في نفس الوقت.

١-٤ أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلي التعرف علي مدى تأثير الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة والتي تخصص جزء من أرباحها في التنمية المجتمعية ويندرج تحت هذا الهدف :

١. التعرف علي المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية
٢. الوقوف علي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي.

١-٥ محددات الدراسة:-

في هذه الدراسة قام الباحث بقياس المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع فقط، و ذلك من خلال قيمة التبرعات ، والمنح الممنوحة والتي وردت في التقارير المالية لهذه الشركات.

نماذج وفرضيات الدراسة :-

١ - ٦-١ فرضيات الدراسة :-

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية .

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية .

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة .

١-٦-٢ متغيرات الدراسة:-

أولاً: المتغير المستقل

المسؤولية الاجتماعية : وتم قياسها بواسطة قيمة التبرعات المالية المقدمة من قبل الشركات كمسؤولية اجتماعية والمفصح عنها في التقارير المالية لتلك الشركات.

ثانياً: المتغير التابع

١- حجم الإيرادات: وتقاس بإجمالي الإيرادات الموجودة في قائمة الدخل.

٢- نصيب السهم الواحد من الأرباح ويقاس من خلال صافي الدخل / عدد الأسهم.

٣- عائد السهم السوقي ويقاس من خلال:

$$R_i = \frac{P_{t+1} - P_{t-1} + D}{P_{t-1}}$$

حيث أن:

R_i = عائد السهم

P_{t+1} = سعر السهم في نهاية المدة.

P_{t-1} = سعر السهم في بداية المدة.

D = التوزيعات النقدية والمجانية للأسهم.

٤- نوع الصناعة ويقصد به القطاع التي تنتمي له الشركة.

شكل رقم (١)

يوضح متغيرات الدراسة

اتجاهات المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية

متغير مستقل

المؤشرات المالية

الإيرادات الكلية
نصيب السهم من
الأرباح
معدل العائد السوقي
للأسهم

متغير تابع

الدراسات العربية :

١_دراسة: (درغام و آخرون:٢٠١٥)

بعنوان "مدي إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لديها، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استبانته وزعت علي مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية و البالغ عددها ٣٧ شركة بواقع استبانته واحدة لكل شركة .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام .

- إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يحتاج إلي إدراك الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتوفير كادر محاسبي كفاء.

وقد أوصت الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

- ضرورة تطبيق المسؤولية من قبل الشركات واستخدامها كنظام معلوماتي اجتماعي.

- فرض تشريعات وقوانين تساعد في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

٢_ دراسة: (القيوتي، و آخرون :٢٠١٤)

بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة شركة زين للاتصالات الخلوية"

هدفت الدراسة للتعرف علي مدي تأثير المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (الاهتمام بالعاملين، والتركيز علي العملاء، والاهتمام بالبيئة، والمنافسة الشريفة، والمساهمة في الخطط التنموية) في تحقيق الميزة التنافسية في شركة زين للاتصالات الخلوية، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تجميع البيانات من خلال المصادر الثانوية والأولية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع (١٧٥) استبانته علي فئتين هما (المديرون والعاملون)، وجد منها (١٥١) صالحة للتحليل الإحصائي، وقد تم الاعتماد علي أساليب الإحصاء الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد علي أساليب الانحدار البسيط والمتعدد والمتدرج في اختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها

- إلي أن هناك دوراً إيجابياً للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية في شركة زين للاتصالات الخلوية.

- كما توصلت الدراسة إلي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (التركيز علي العميل، والاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية، والاهتمام بالعاملين، والاهتمام بالبيئة، والمنافسة الشريفة، والمساهمة في دعم الخطط التنموية) في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة المبحوثة.

وأوصت الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

- بضرورة إعداد البرامج التدريبية للعاملين في الشركة المبحوثة لتعريفهم بإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأهميتها ودورها في تحقيق التميز

- وبضرورة تعاون جميع الشركات العاملة في هذا القطاع بوضع إستراتيجية وطنية واضحة تسهم في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تمارس فيه أعمالها.

٣- دراسة: (رحماني: ٢٠١٤)

بغنوان (تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية _دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار)

هدفت الدراسة لإظهار الأثر الذي يخلقه التزام المؤسسة الاقتصادية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية علي أدائها المالي، وكحالة تطبيقية اختارت الدراسة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في الفترة (٢٠٠٠_٢٠١٣) ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانته تم توزيعها علي ٧٠ من العاملين في المؤسسة الوطنية للتعرف علي واقع تبني المسؤولية الاجتماعية لدي المؤسسة، وكذلك تحليل الوثائق المحاسبية والمالية لحساب مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي، وتم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات علي برنامج (EXCEL2007) للمؤشرات المالية، وبرنامج (SPSS) لتحليل نتائج الاستبانة من خلال التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وثبات الأداة.

وخلصت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- أن واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة كان مرتفعاً.
- أن تبني المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى فوائد عديدة للمجتمع، وكذلك زيادة ولاء العاملين، وتحسين صورة الشركة لدى المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق مبدأ الربح علي المدى البعيد.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها :

- اعتبار الأنشطة الاجتماعية جزءاً رئيسياً من أنشطة المؤسسة
- العمل علي تطوير كفاءة العاملين
- العمل علي تعزيز ثقافة ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

٤- دراسة:(بو بكر،:٢٠١٤)

بعنوان " دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة_دراسة حالة لمؤسسة نפטال"

هدفت هذه الدراسة للتعرف علي ماهية المسؤولية الاجتماعية وأبعادها (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني) وما دورها في تقييم الأداء بالاعتماد علي بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها (المالي، العميل، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) من خلال التساؤل الرئيسي للدراسة وهو ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي فقام الباحث بتوزيع ٥٠ استبانة علي العاملين في مؤسسة نפטال ومن خلال تحليل نتائج الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وخلصت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يساعد علي تحسين أداء المنظمة.
- الشركة الجزائرية تهتم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية بنسب متفاوتة.
- الشركة الجزائرية بدأت توجه نظرها نحو المسؤولية الاجتماعية ولكن بخطي متناقلة.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها :

- إقناع المنظمة أن تبني المسؤولية الاجتماعية في صالحها وليست تكاليف مفروضة عليها.
- بناء ثقافة تنظيمية تقوم علي أساس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية لترسيخ هذا المفهوم.
- يجب أن يكون دور الدولة فعال من خلال سن قوانين صارمة تفرض علي المنظمات تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٥_دراسة : (كرومية، ٢٠١٣)

بعنوان " المسؤولية الاجتماعية و حماية المستهلك في الجزائر: دراسة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة "

هدفت الدراسة إلي معرفة مدي التزام المؤسسات الإنتاجية (العاملة بولاية سعيدة) بالمسؤولية الاجتماعية، وعلاقتها بحماية المستهلك والحفاظ علي حقوقه وتحقيق رضاه. ولالإجابة علي تساؤل الدراسة أعد الباحث (٧٠) استبانة تم توزيعها علي عينة من مديري ورؤساء أقسام المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلي (٧٠) استبانة تم توزيعها علي عينة من المستهلكين، واعتمدت الدراسة علي برنامج (SPSS) حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية منها ارتباط PEARSON والانحدار المتعدد والتباين أحادي الجانب لتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

- أن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال آيزو ٢٦٠٠٠ من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي.
- درجة التزام المؤسسات الإنتاجية بالمسؤولية الاجتماعية ورضا المستهلكين عن حماية حقوقهم كانت مرتفعة.
- وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية ورضا المستهلكين عن حقوقهم.
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحفز العاملين علي أداء أفضل.

كما وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها :

- دمج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن سياسات وقيم المؤسسة.
- تدريب العاملين وإشراكهم في صنع القرار.
- تطوير دور المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك لتكون شريكاً في توجيه الشركات نحو تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- إنشاء أقسام داخل المؤسسات تختص بالمسؤولية الاجتماعية.

٦- دراسة : (الطراونة، و أبو جليل : ٢٠١٣)

بعنوان " اثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية وذلك من خلال استقصاء آراء المبحوثين من المديرين العاملين في الإدارات العليا في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات الصناعية المدرجة ضمن بورصة عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (٨٤) شركة، أما العينة فتكونت من (٦٥) مديراً يعملون في الإدارات العليا في الشركات المشمولة بالدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال (الاستقلالية والموضوعية، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الأردنية.

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية نحو البيئة، المسؤولية نحو المستهلكين، المسؤولية نحو المجتمع المحلي) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الأردنية .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- تعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم الشركات الصناعية الأردنية بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر الشركة، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة.

٧_ دراسة (الزريقات : ٢٠١٢)

بعنوان "أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (٥٩٠) مبحوثاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- أن تصورات العاملين في المصارف التجارية الأردنية لأبعاد التوجه الاستراتيجي ذات مستوى مرتفع، وأن تصوراتهم للمسئولية الاجتماعية ذات مستوى متوسط.
- وجود أثر لأبعاد التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسئولية الاجتماعية، وأن أبعاد التوجه الاستراتيجي تفسر ما مقداره (63.8%) من التباين في تحقيق المسئولية الاجتماعية.

وأوصت الدراسة مجموعة توصيات كان من أبرزها:

- ضرورة العمل على إيجاد ثقافة تنظيمية تعزز أبعاد التوجه الاستراتيجي في البيئة التنظيمية، والارتقاء بهذه الاستراتيجيات إلى المستويات العليا المرغوب بها، من خلال تطوير مهارات العاملين.
- توفير رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لقطاع المصارف وأهدافه، لما لها أثر في تحقيق المسئولية الاجتماعية.

٨ _ دراسة: (النسور: ٢٠١٠)

بعنوان " أثر تبني أنماط المسئولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية _دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في الأردن"

هدفت الدراسة إلي الكشف عن أثر أنماط المسئولية الاجتماعية (النمط الاقتصادي، النمط الاجتماعي، النمط البيئي) في تحقيق الميزة التنافسية (المرونة، الإبداع، السمعة) في المصارف العاملة في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة استبانته شملت (٣٠) فقرة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتكونت العينة من ١٩٣ من العاملين في مستوى الإدارة العليا، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج كان أهمها

- _ أن واقع تبني أنماط المسئولية الاجتماعية من قبل المصارف الأردنية كان مرتفعاً.
- _ مستوى تحقيق الميزة التنافسية كان مرتفعاً.
- _ وجود تأثير ذي دلالة معنوية لأنماط المسئولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- الاهتمام بتطوير المهارات في البنك لتمكينه من النهوض بالأدوار الاجتماعية.

- تعزيز برامج الخدمة الاجتماعية التي تقدمها المصارف.

- التأكيد علي تبني المصارف لمسئوليتها الاجتماعية.

٩_دراسة: (عيسى: ٢٠٠٩)

بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات".

وهدفت الدراسة إلى بحث دوافع شركات القطاع الخاص نحو المساهمة في الأنشطة

الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية، وتحليل عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات وبيان أثر

ذلك على أدائها ونتائجها الاقتصادية، بالإضافة إلى وضع معايير ومؤشرات قياسية لقياس

عناصر المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تقييم الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان من أبرزها:

- أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص في مصر أصبحت القضية الأكثر اهتماماً

في سياق التنمية المستدامة والتي يتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دوراً أعظم في رفع

مستوى رفاهية المجتمع، والحفاظ على البيئة، إما رضوخاً لضغوط أفراد ومنظمات المجتمع، أو

رغبة في المحافظة على سمعة طيبة للمنظمة في المجتمع على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية

ترتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء أكان منها ما هو داخل الشركة أم خارجها.

- أن حصر وقياس التكاليف الاجتماعية المترتبة على ممارسة المنظمة لمسئوليتها الاجتماعية مع

الإفصاح عن تلك التكاليف في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن المنظمة يوفر أداة لها

للتنافس مع غيرها من الشركات للحصول على بعض الامتيازات التي قد توفرها الحكومة، أو

الاتحادات والغرف التجارية والصناعية في بعض مجالات الاستثمار، وعند التصدير والاستيراد،

والتي قد يصعب توفيرها لجميع المنظمات، الأمر الذي يجعل عملية المفاضلة بين الشركات

عاملاً مهماً في تحديد القرار.

- عدم وجود معيار مناسب يمكن استخدامه في الفصل التام والواضح للأنشطة التي تقوم بها

المنظمة ويمكن القول بأنها أنشطة اقتصادية تماماً، أو تلك التي يمكن أن توصف على أنها

أنشطة اجتماعية.

١٠- دراسة: (الحوري، و آخرون: ٢٠٠٨)

بعنوان: "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية - دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن مدي اهتمام الشركات الخلوية الأردنية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة (المجتمع المحلي، الموردين، الموظفين، الزبائن، البيئة، المساهمين) ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع (٥٦٠) استبانة موزعة (٢١٠) علي العاملين في شركات الاتصالات، و(٣٥٠) علي زبائن شركات الاتصالات، واستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث استخدمت الدراسة التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، تحليل الانحدار البسيط.

وخلصت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- أن هناك اهتمام عالي من قبل شركات الاتصالات الخلوية الأردنية بالمسؤولية الاجتماعية.

- وجود آثار معنوية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية علي العلاقة مع أصحاب المصلحة.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

- مضاعفة الاهتمام من قبل هذه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية.

- ضرورة بلورة رؤية واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.

- بذل المزيد من الجهود تجاه الموظفين والعملاء.

١١- دراسة (عودة: ٢٠٠٨)

بعنوان " قياس التكاليف الاجتماعية و مدي مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية- دراسة تطبيقية علي فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن"

وهدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وتأسيس بعض المفاهيم الأساسية للأداء الاجتماعي، وكذلك محاولة تطبيق نموذج محاسبي يخدم قطاع الفنادق في الأردن، لقياس كلفة الأداء الاجتماعي وإبراز الأهداف الاجتماعية للشركات الفندقية.

واستعان الباحث للإجابة علي تساؤلات الدراسة بالسجلات المحاسبية والتقارير المالية لاستقاء

البيانات والإجابة علي التساؤلات وخلصت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها :

- تكاليف الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية تحظى باعتبارات هامة لدى مختلف القائمين علي الفنادق الأردنية.
- إمكانية قياس التكاليف الاجتماعية في مجال العاملين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة بشكل تقارير تكاليفي.
- ان الفنادق الأردنية متفقة في المحافظة علي البيئة.
- كما أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها :**
- العمل علي زيادة الاهتمام بالعملاء اجتماعياً من قبل المؤسسات الفندقية الأردنية.
- إصدار التشريعات القانونية الخاصة والمعايير المساعدة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الأردن.
- توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية.

(ب) الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Sukanya & others: ٢٠١٣)

"The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa"

"أثر المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للشركات في جنوب أفريقيا"

وهدفنا الدراسة للوقوف علي المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج، وإذا ما كانت مجرد أنشطة تتجاوز الالتزامات القانونية للشركة، وما هو العائد للشركات من تعزيزها للمسؤولية الاجتماعية؟ وهل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات؟ ولإجابة علي هذه التساؤلات اختار الباحثون السنوات ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٣ للمقارنة ما بين الشركات التي وافقت علي الدخول في مؤشر القياس الاجتماعي والشركات الأخرى التي لم تدخل ضمن المؤشر باستخدام تحليل الانحدار، وأظهرت الدراسة تباين في النتائج ما بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وخلصت الدراسة من خلال هذه النتائج إلي عدم وجود علاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

٢- دراسة (Hameed & others: 2013) بعنوان

"Impact Of Corporate Social Responsibility On The Firm's Financial Performance"

"أثر المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للشركات"

هدفت الدراسة للتعرف علي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، ولإجابة علي التساؤل الرئيسي للدراسة قام الباحثين بدراسة وتحليل البيانات المالية لـ ٥ سنوات متتالية لـ ١٥ شركة من الشركات المدرجة في البورصة الباكستانية من خلال استخراج البيانات والأرباح والموجودات والمسؤولية الاجتماعية للشركات من واقع التقارير السنوية للشركات أدوات البحث وتحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

- أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي علاقة ايجابية.

- أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يعتبر استثمار وليس إنفاق.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات كان أهمها:

- أن تقوم الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لما في ذلك من نفع في العلاقة مع العملاء والموردين وأصحاب المصلحة.

- أن تزيد الشركات من إنفاقاتها في إطار المسؤولية الاجتماعية.

٨-١ التعقيب علي الدراسات السابقة:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، وذلك في تناولها لموضوع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك علي هذه الشركات، وركزت هذه الدراسة علي الأثر المباشر علي الأداء المالي من خلال قياس المؤشرات المالية، وتكون بذلك متفقة مع دراسة كل من (الزهرة، -٢٠١٤)، (بو بكر،:٢٠١٤) ، (Chetty& others:٢٠١٤)، (Hameed & others: 2013) ،

أما مجتمع وعينة الدراسة فقد تميزت هذه الدراسة بالعمل علي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبذلك تكون اتفقت مع دراسة (درغام و آخرون:٢٠١٥)، إلا أنها تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أما أسلوب الدراسة فقد تميزت هذه الدراسة باستخدامها الأسلوب الكمي في قياس المسؤولية الاجتماعية وكذلك الأداء المالي، من واقع التقارير المالية ، وبذلك تكون اتفقت مع دراسة كل من (Chetty& others:٢٠١٤)، (Hameed & others: 2013).

أما نتائج الدراسة فقد توافقت الدراسة مع معظم الدراسات السابقة بوجود علاقة ايجابية بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، بينما اختلفت النتائج مع دراسة (Chetty& others:٢٠١٤)

والتي توصلت لعدم وجود علاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

لقد كان للدراسات السابقة بالغ الأثر علي الدراسة، في اختيار التساؤلات، وصياغة الفرضيات، وطرق القياس، مما ساهم في خروج هذه الدراسة بهذه الصورة.

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية

٢_١ المقدمة.

٢_٢ مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٢_٣ التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٢_٤ الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية.

٢_٥ أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

٢_٦ الأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية.

٢_٧ فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية.

٢ - ١ المقدمة :-

إن مناقشة الدور الاجتماعي للمنظمة و موقفها التنافسي من الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بين رجال الأعمال في القطاع الخاص، إذ نجد أن هناك وجهتي نظر مختلفتين للمسؤولية الاجتماعية تتمثل الأولى بكون منظمات الأعمال وحدات اقتصادية تهدف إلي تعظيم الأرباح، أما الثانية فتري أن المنظمات وحدات اجتماعية يجب أن تلعب دوراً اجتماعياً متزايداً في بيئاتها.

ولقد بادرت العديد من المؤسسات إلي تحسين ظروف بيئة عملها، و توفير العدالة الوظيفية، وغيرها من المبادرات الاجتماعية الداخلية، وذلك لتحسين أرباحها وموقفها التنافسي، أي التركيز علي الجانب الاقتصادي والتسويقي لهذه المؤسسات، وفي بداية الستينات من القرن الماضي وبعد الانتقادات والضغط، بادرت العديد من المنظمات إلي تبني ما يمكن أن نسميه أداءً اجتماعياً داخلياً، وذلك من خلال الاهتمام بعناصر المسؤولية الاجتماعية التالية (العلاء، والمنافسين، والمجهزين، والمجتمع، والبيئة) (الغالي و العامري: ٢٠١٠).

وفي هذا الفصل سيتم التركيز علي الجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية وأبعادها المختلفة كما سيتم التطرق لوجهات النظر المؤيدة والمعارضة لفكرة تبني المسؤولية الاجتماعية، والأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية، وأخيراً فوائد تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية وتجارب بعض المنظمات.

٢-٢ مفهوم المسؤولية الاجتماعية :-

يوجد تعريفات متعددة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كما ولا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطور مع تطور المجتمع كما وأنه لا يوجد قائمة نهائية للمجالات والقضايا التي يشملها والقاسم المشترك بين معظم التعريفات أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو ما تقوم به المؤسسات من أنشطة اجتماعية وبيئية بقصد تحسين صورتها في المجتمع .

وفي هذا الإطار فقد عرف (Konkolewsky:2002) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

ويري (السكران، ٢٠٠٩: ١٦٤) أن المسؤولية الاجتماعية التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بنظر الاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة اهتمام بالعاملين والبيئة بحيث يمثل الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء التزامات منصوص عليها قانونياً.

وفيما يلي بعض التعاريف التي وردت في منشورات (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤: ٢٧):

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسئول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم، أما البنك الدولي فقد عرفها بأنها الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهـم المجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية.

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم.

وفي ذات السياق تعرف منظمة الأمم المتحدة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها توسع المفهوم باستخدام عبارة تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية والتي تفرض كلاً من حقوق ومسؤوليات الشركات غير الوطنية في السياق الدرامي، وبإمكان الشركات الغير وطنية أن تظهر تحليها بروح المواطن الصالحة عن طريق، اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات تراضي الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة.

ويري الباحث أن جميع التعريفات التي وردت للمسؤولية الاجتماعية، قد أجمعت على أن المسؤولية الاجتماعية قيم ومبادئ ومساهمات الشركات تجاه المجتمع، وأصحاب المصالح، وأن هذه الشركات يجب أن يكون لها دور اجتماعي، من خلال الممارسات، تجاه البيئة، والعاملين، والعملاء، كما يجب أن يكون لها مساهمات مادية تجاه المجتمع.

٣-٢ التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية :-

لا يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوماً جديداً، حيث بدأ الحديث عن هذا المفهوم في الستينات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام بالدور الاجتماعي لرأس المال في أعقاب انهيار حائط برلين وتداعي الشيوعية، وترسخت أهميتها في العام ١٩٩٢ لدى انعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة في مدينة (ريودي جانيرو) البرازيلية، وتم التأكيد مجدداً عليها في القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠٢، وأدت ظروف العولمة والتحديات العالمية المتزايدة ليس فقط في مجالات أخرى كحماية البيئة والتغيرات المناخية والصحة والأمن والتخفيف من حدة الفقر إلى زيادة الحاجة لإعداد المزيد من المواصفات القياسية الدولية حيث تتعاون ١٥٤ دولة عضواً في منظمة الأيزو أكثر من ٦٠٠ منظمة دولية وإقليمية بإشراف منظمة الأيزو من أجل إعداد المواصفات القياسية الدولية ومنها مواصفات المسؤولية المجتمعية (الزغب، ٢٠١١:٥).

وكذلك الفوائح المالية لعدد من الشركات العالمية مثل انرون وأرثر اندرثون من الشركات العالمية التي حققت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه الشركات وتفشي الفساد بها وهنا ظهرت أهمية تبني الشركات لبرامج المسؤولية التي تستهدف أيضاً وفقاً لتعريفها، محاربة الفساد بأشكاله المختلفة (المغربي و فؤاد، ٢٠٠٤:٨).

وبرزت فكرة المسؤولية الاجتماعية من خلال جهود المنظمة الدولية للقياس ISO في مجال المسؤولية المجتمعية منذ العام ٢٠٠٣ عبر تأسيس مجموعة الأيزو الاستشارية للمسؤولية المجتمعية إدراكاً منها بأهمية هذا الموضوع في بقاء واستمرارية (أية منشأة) ولإضافة قيمة على البرامج والمقترحات القائمة (الزغب، ٢٠١١:٤).

وقد ذكر (محمد: ٢٠١٠:١٠) أن مفهوم المسؤولية قد مر بأربع مراحل :-

المرحلة الأولى :

في النموذج التقليدي أو الكلاسيكي : من بداية القرن الماضي حتى الثلاثينات يعتمد أنصار المدرسة الكلاسيكية، في الاقتصاد الربح هو المسؤولية الوحيدة للمنظمة اعتماداً على مفهوم الكفاءة والمنافسة الحرة.

المرحلة الثانية :

النموذج الإداري في المسؤولية : يبدأ من الثلاثينات حتى الستينات من القرن الماضي، وهو تطور للنموذج التقليدي، ويعالج بعض أوجه القصور في النموذج السابق، ويعترف بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وتبني بعض برامج المسؤولية الاجتماعية كحماية البيئة، والعلاقة مع العاملين، والمستهلكين، والمستثمرين، وتحسين البيئة الاجتماعية .

المرحلة الثالثة :

النموذج البيئي الاجتماعية للمسؤولية: وساد في فترة الستينات والسبعينات وهو تطور للنموذج الإداري، ويعمل على سد الثغرات في النموذجين السابقين وقد تبنى توسيع قاعدة المسؤولية الاجتماعية لتشمل على دعم الجهات التعليمية والثقافية، وتقديم المساعدات للفقراء والمعاقين، وتطوير المدن، وعلاج مشكلة البطالة، وتحسين البيئة الاجتماعية، وعلاج مشكلة التضخم الاقتصادي، ومساعدة المجتمع في حياة أفضل.

المرحلة الرابعة :

النموذج الاقتصادي الاجتماعي : وساد في فترة السبعينات والثمانينات، ويعتمد على نموذج النظم المفتوحة للمنظمات، وظهور مصطلح أصحاب المصالح المؤثرة على المنظمات، ومحاولة إرضاء كافة أصحاب المصالح والتي تتكون منهم البيئة .

٢-٤ الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية:-

منذ الخمسينات من القرن الماضي والجدل مستمر حول مدي التزام المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية بين مؤيد ومعارض، وحتى المؤيدون تختلف وجهات نظرهم حول الفئات التي يجب أن تهتم بها المنظمات ومجالات الاهتمام وكفاءتها في أداء عملياتها، وبالتالي يجب أن تعطي المنظمة جل اهتمامها لوظيفتها الاقتصادية؛ في حين يرى البعض الآخر أن وفاء المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية يساعدها علي تحقيق مزيد من التقدم والنمو الذي يؤدي بدوره لتعظيم الربح (أحمد، ٢٠١٢: ١٣٨).

جدول: (١)

المؤيدون والمعارضون لتبني منظمات الأعمال دوراً اجتماعياً

المعارضون Milton Freidman	المؤيدون Paul Samuelson ,Archie Carroll, Keith Davis
<p>* يؤدي تبني دور اجتماعي اكبر إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح التي هي جوهر منظمات الأعمال الخاصة .</p> <p>* ذوبان الأهداف الأساسية الاقتصادية للمنظمة وضمحلها مع مرور الزمن ، وهذا يؤدي الى ضعف الاداء الاقتصادي اولا وتراجع المبادرات الاجتماعية ثانيا .</p> <p>* تحميل منظمات الأعمال كلفة عالية جراء أنشطة اجتماعية متزايدة ، حيث قدرة المنظمة المحدودة قياسيا لقدرات الدولة .</p> <p>* سلطة إضافية اكبر تتمتع بها منظمات الأعمال وتضاف الى نفوذها الاقتصادي .</p> <p>تفتقر منظمات الأعمال للمهارات الكافية للنهوض بدور اجتماعي بشكل صحيح .</p> <p>* صعوبة المساءلة القانونية والمحاسبية عند الأنشطة الاجتماعية ، ويرجع هذا الى عدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي .</p> <p>* عدم وجود جهة عليا رسمية ومعروفة من الجمهور يمكن أن تتابع مدى الانجاز الاجتماعي لمنظمات الأعمال .</p>	<p>* يتوقع المجتمع أن تحقق منظمات الأعمال العديد من أهدافها بهذا تجسد كونها جزءاً من المجتمع الذي تعيش فيه و تزدهر في إطاره.</p> <p>* يمكن للأرباح أن تزداد علي المدى البعيد من خلال تبني دور اجتماعي أكبر ، حيث رضا المجتمع و مد جسور التواصل و الثقة معهم.</p> <p>* إن الالتزام الاجتماعي يمثل حالة متوازنة معقولة تجاه النقد الموجه للمنظمات بكونها تهتم بالأرباح وتوسع الاستثمارات فقط على حساب العاملين والمجتمع .</p> <p>* تكون الصورة العامة للمنظمة أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا ، وهذا يعزز من الميزة التنافسية والشهرة التي تسعى المنظمة لتحقيقها .</p> <p>* بيئة أفضل ونوعية حياة أرقى للمجتمع حيث يجب أن تتحمل منظمات الأعمال التأثيرات السلبية لعملها ولا يترك على الدولة فقط.</p> <p>* أن تتبنى دور اجتماعي اكبر يقلل من إجراءات الحكومة وتدخلها في شؤون الأعمال .</p> <p>* الموازنة بين مسؤوليات المنظمة ونفوذها حيث ان المسؤولية الاجتماعية تقلل من النقد الموجه لهيمنة منظمات الأعمال على القرارات المتعلقة بحياة الناس .</p> <p>* زيادة مصلحة المالكين حيث تعزز موقع المنظمة وزيادة مبيعاتها على إنعاش الوضع العام للدولة .</p> <p>نظرا لامتلاك بعض منظمات الأعمال موارد كبيرة مالية وتكنولوجية فإن هذه الموارد يمكن أن تؤدي الى انجازات اجتماعية كبيرة .</p> <p>* تدابير وقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة .</p>

المصدر: (الغالي و إدريس، ٢٠٠٧: ٥٢٧).

يظهر الجدول السابق الجدول المستمر حول جدوي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر المؤيدون أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مدخل من مداخل تعظيم الأرباح، علي المدى البعيد من خلال الميزة التنافسية والشهرة، بينما يري المعارضون أنها أعباء جديدة تضاف علي المؤسسة، ويمكن الاستغناء عنها باعتبار أن المؤسسة هي مؤسسة اقتصادية رحية فقط .

ويري الباحث أن مبررات المؤيدون أكثر إقناعاً من المعارضين.

٢-٥ أبعاد المسؤولية الاجتماعية :-

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح، من حملة أسهم، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء وأيضا العاملين، وأسرهـم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (عزاوي و آخرون، ٢٠١٢: ٨).

جدول: (٢)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه المجتمع	المسؤولية اتجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية اتجاه حماية البيئة
- إنجاز المشاريع الأساسية - تقديم الهبات والتبرعات - توفير فرص العمل للنساء وللمعاقين - المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية - المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	- التبيين - السعر - الضمان - التعبئة والتغليف - التوزيع - الإعلان - المقاييس والأوزان - النقل والتخزين	- تتاسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع - عدم احتكار المنتجات - وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة - تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية - عدم التحايل بالأسعار	- الالتزام بالتشريعات البيئية - الاقتصاد في استخدام الموارد - الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة - تجنب مسببات التلوث - آلية التخلص من النفايات - المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة

المصدر: (الحمدي، ٢٠٠٣، ص ٤).

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية حذت ب Carroll إلى بيان أن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادية والأخلاقية والقانونية والخيرية وفي إطار ذلك طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة.

إن مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة والتي أوردها Carroll بشكل معادلة: المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

شكل رقم (٢)

المسؤولية الاجتماعية الشاملة



المصدر: (ياسين، ٢٠٠٨: ٣٢).

٢_٥_١ المسؤولية الاقتصادية:

تمثل مسؤوليات أساسية يجب أن تقوم بها منظمات الأعمال إذ أن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.

٢_٥_٢ المسؤولية القانونية:

هذه مسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة تعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وان تحترمها، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

٢_٥_٣ المسؤولية الأخلاقية:

يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمة والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعد أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

٢_٥_٤ المسؤولية الطوعية:

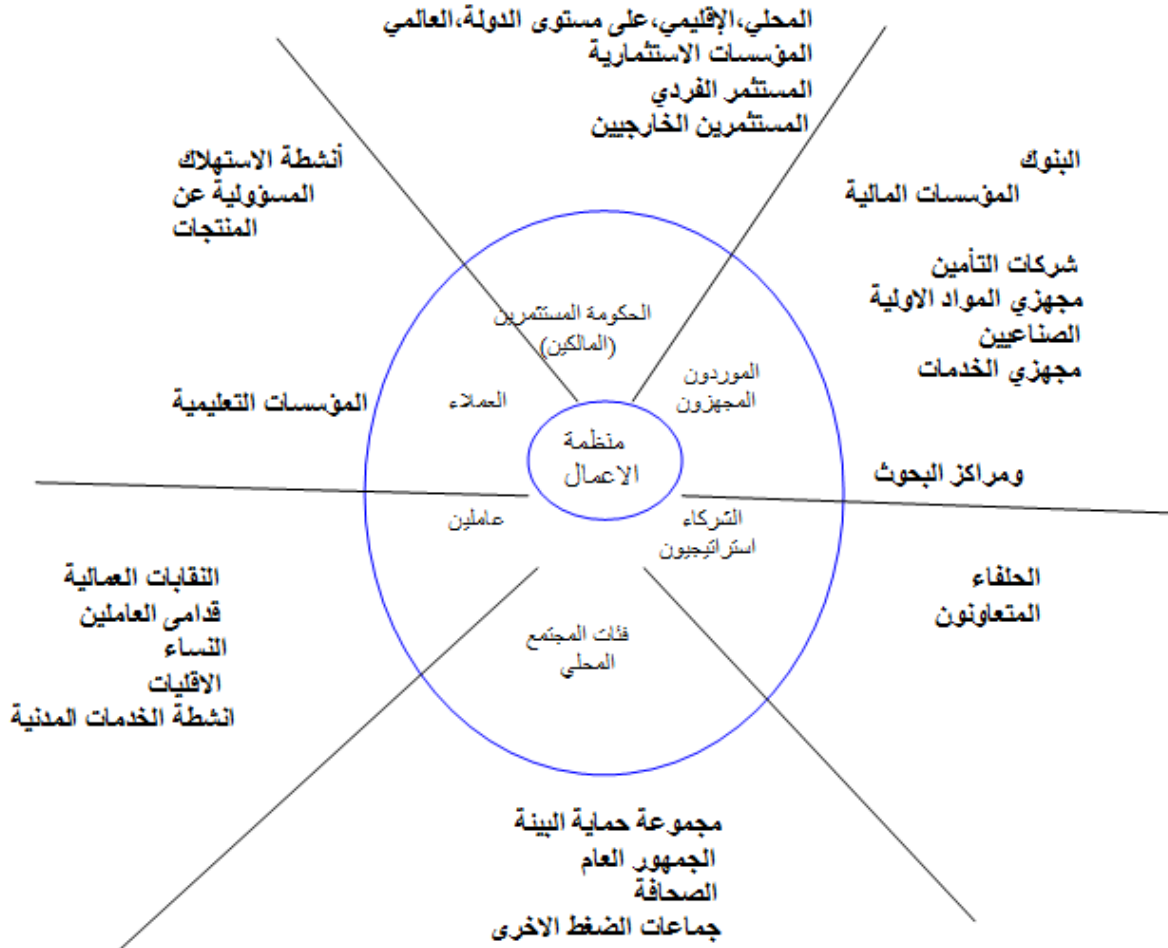
وهذه مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني و تطوعي من خلال برامج لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر وقد تكون لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به ككبار السن وغيرها ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية أو غيرها(نور، ٢٠١٠:٧).

٢-٦ الأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية وطبيعة المسؤولية الاجتماعية تجاههم:

تتعدد وتتغير فئات أصحاب المصالح التي تضغط باتجاه أن تتبنى منظمات الأعمال أهدافها، ويساهم البعض من هذه الفئات في تطوير معايير أداء اجتماعي خاصة بها لتعرضها على منظمات الأعمال؛ وتجد الإدارة نفسها في مقابل فئات متزايدة باستمرار بسبب التطور الحاصل على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي وتطور منظمات المجتمع المدني، ان أخذ مصالح هذه الفئات بشكل متوازن ويرضي الجميع ليست بالعملية السهلة وإنما محفوفة بالمخاطر والشكل التالي يوضح فئات أصحاب المصالح المختلفة.

شكل رقم: (٣)

منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصالح



المصدر (العامري و الغالبي، ٢٠٠٥: ٧٩)

يبين الجدول رقم (٣) الأطراف المتأثرة من وجود الوحدة الاقتصادية في البيئة المعاصرة ومسئولياتها الاجتماعية وهي تختلف عن الأطراف المتأثرة في البيئة التقليدية التي كانت محصورة في عدد قليل من الفئات ويبين أهم متطلباتها وما تطمح آليه من وجود الوحدة الاقتصادية .

الجدول رقم: (٣)

الأطراف المتأثرة بالمسؤولية الاجتماعية وطبيعة التأثير

نوع التأثير	الأطراف المتأثرة
تحقيق أكبر الأرباح، تعظيم قيمة السهم، زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، رسم صورة محترمة للوحدة في المجتمع، سلامة الموقف القانوني والاخلاقي.	المالكون
أجور ومرتبوات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية مشاركة بالقرارات، خدمات وامتيازات أخرى.	العاملون
منتجات بأسعار مناسبة ونوعية جيدة، إعلان صادق وأمين، منتجات أمينة عند الاستعمال، وسائل متاحة وميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، الالتزام بمعالجة الأضرار إذا ما حدثت، إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.	الزبائن
ربط الأداء البيئي برسالة الوحدة الاقتصادية، تقليل المخاطر البيئية، وجود مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة، إشراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة، مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، جهود تقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام المواد، ترشيد استخدام المياه، معالجة المخلفات، حماية التنوع البيئي.	البيئة
دعم البنى التحتية، احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الإداري والرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم.	المجتمع المحلي
الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق، تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي، احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز، تعزيز جهود الدولة الصحية وخصوصا ما يتعلق بالأمراض المستوطنة.	الحكومة
استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير استخدام المواد المجهزة، تسديد الالتزامات والصدق بالتعامل، تدريب المجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل .	الموردون

المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين ، عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة.
الأقليات و ذوى الاحتياجات الخاصة	عدم التعصب ونشر روح التسامح نحو الأقليات ، المساواة في التوظيف والعدالة في الوصول للمناصب العليا ، تجهيزات للمعوقين ، دعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع، احترام حقوق وخصوصية المرأة ، فرص الترقية العادلة، تشجيع التفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح ، الاهتمام بكبار السن والمتقاعدين، الحفاظ على الطفولة واحترام حقوق الطفل.
جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الإعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

المصدر(العامري و الغالي،٢٠٠٥:٧٨)

٢-٧ فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية:

أشارت العديد من الدراسات إلى الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المنظمات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في عملها ضمن إستراتيجيتها التنظيمية، استجابة للضغوط والتحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها تلك المنظمات ومنها الضغوط التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إذ دعا المؤتمر الثالث المنعقد في مدينة Quebee عام ٢٠٠١ الحكومات والمنظمات الخاصة إلى ضرورة تبني ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأولويات السياسية للحكومة، كما حذر المؤتمر الذي انعقد في مدينة ميامي عام ١٩٩٤ الحكومة من تفشي الممارسات اللاأخلاقية والتي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي (WWW.Cragg,2001, focal.ca) .

لذلك اهتمت العديد من المنظمات بالتعرف على آراء الأفراد حول أدائها فسارعت بوضع استبيان من خلال مواقعها للتعرف على الإجراءات التي يمكن أن تجعلها مسؤولة اجتماعيا بشكل أكبر، وكذا التعرف على البرامج التي تبنتها المنظمات الأخرى من أنحاء العالم حول المسؤولية الاجتماعية، ومن تلك المنظمات على سبيل المثال شركة Michael Hopkins (MHCI) في بريطانيا، ومجموعة شركات BASF، وسلسلة مطاعم Mackdonald .

كما قامت منظمات أخرى بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة في هذا المجال لتزويدها بدليل عمل إرشادي نحو تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمة؛ حيث تمتلك تلك المنظمات المتخصصة فرق عمل مدربة في هذا المجال، وهنا تشير Nancy Bradshaw وهي مديرة المنظمة الكندية لأعمال المسؤولية الاجتماعية (CBSR) Canadian Business Social Responsibility إلى أنها قامت بالاشتراك مع فريقها بربط برامج ٢٠ شركة كندية مع برنامج المسؤولية الاجتماعية لتحسين أدائها والمساهمة في تطوير وتحسين المجتمع (Bradshaw,1997).

كما تناولت العديد من البحوث والدراسات العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمنظمة وبين أدائها المالي حيث نشرت مجلة (Business & Society , 1997) دراسة قام بها Griffin & Mahon على ٦٢ منظمة، وكذلك الدراسة التي قام بها Roman & Hayibor & Agle والتي نشرتها نفس المجلة عام ١٩٩٩ حول نفس الموضوع، وقد أشارت أغلب تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين كل من الأداء الاجتماعي والأداء المالي لتلك المنظمات المبحوثة.

كما أن مؤشر الأداء الاجتماعي (Domini Social Index (DSI والذي أسسه كل من Kinder & Domini & Lydenberg في عام ١٩٩٠ كمؤشر لتقييم أسهم ٤٠٠ منظمة أمريكية تم اختيارها بناء على تقييم أدائها البيئي والاجتماعي، وقد حققت تلك المنظمات وفقاً لهذا المقياس نمواً في أدائها ومبيعاتها و في معدل العائد على حق الملكية والأرباح بشكل عام (Roman and Others, 1999,2).

أما Connolly فقد قسم الفوائد التي يمكن أن تحققها المنظمة جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين رئيسيين هما الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية.

فبالنسبة للفوائد المالية يشير Connolly إلى أن المنظمة إذا لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكد تكاليف باهظة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا بدفع تكاليف الضرر البيئي.

كما أن عدم التزام المنظمة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية سيعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح، حيث أثبتت الدراسات أن (٨٨%) من المصارف الأمريكية غيرت من إجراءات إقراض الأموال لبعض المنظمات التي يحتمل أن تسبب ضرراً بيئياً في المستقبل.

وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين التي بدأت تدرك ضرورة التوفيق بين سياسات المنظمة مع القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات ذات العلاقة بحماية البيئة والتقارير الحكومية حول أداء تلك المنظمات.

أما بالنسبة للفوائد الاجتماعية فيؤكد Connolly على أن المستهلكين لمنتجات العديد من المنظمات قد بدعوا بأخذ مجال المسؤولية الاجتماعية لتلك المنظمات في الاعتبار عند أخذ قرارات الشراء.

وفي هذا الصدد يؤكد Gray علن أن المنظمات التي تواجه المتاعب لمراجعة مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وإجراء التعديلات اللازمة لتطبيقها، ستحقق منافع طويلة الأجل وذات أهمية تجعلها تتفوق على منافسيها الأقل دراية بمثل تلك القضايا (Gray ,1993).

وقد قسمت المؤسسة الكندية للأمريكيين (Focal) على موقعها (www.focal.ca:8) الفوائد التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للمنظمة إلى قسمين :

٢_٧_١ الفوائد للمنظمات :-

و تتمثل في :-

- إنتاجية عالية للعاملين.
- ولاء أكبر للعاملين.
- انخفاض عدد الدعاوي القضائية.
- رضا عالي للمستهلكين.
- تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها.
- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة.

كما حدد (Schiebel,2000.pp:5-6) فوائد إضافية يمكن للمنظمة تحقيقها ، وتتمثل تلك

الفوائد في :-

- تحسين علاقات أصحاب المصالح.
- تحسين الوضع بين المستثمرين.
- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية.
- تحقيق تنسيق أفضل في العمليات.

- تحديد التأثيرات غير المالية.

- تحديد أفضل للأسبقيات.

- التكيف المستمر.

- تحديد الإمكانيات الكامنة.

٢_٧_٢ الفوائد للمجتمعات و تتمثل في :-

- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة ،التعليم ،حقوق العاملين ،.. وغيرها).

- المساهمة في التطوير والتنمية.

- تحسين البيئة.

الفصل الثالث

الأداء المالي

٣_١ المقدمة.

٣_٢ مفهوم الأداء.

٣_٣ ماهية الأداء المالي.

٣_٤ اتجاهات تقييم الأداء.

٣_٥ أهم مؤشرات قياس الأداء المالي.

٣_١ المقدمة:-

يُعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المنظمات، فهو يشكل أهم أهدافها، فالمنظمات تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة و فاعلية، و بالتالي فإن تقييم الأداء يتم من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة (بلوط، ٢٠٠٢:٣٥٩).

وتهتم كل شركة بتقييم الأداء المالي ويتم ذلك من خلال أساليب معينة، بهدف التعرف على الكفاءة المالية للمؤسسة وبغرض التعرف على أوجه التطور في الأداء، ويقدم تقييم الأداء، معلومات حول مستوى الأداء وهو يمثل الأساس في عملية التخطيط، إذ أن المعلومات الناتجة عن تقييم الأداء تعطي مؤشرات حول كفاءة عمل الشركة (عقيلي، ٢٠٠٥:٣٧٦).

وفي هذا الفصل سيتم التطرق لماهية الأداء المالي، واتجاهات تقييم الأداء المالي، وأهم المؤشرات المالية في هذا المجال.

٣_٢ مفهوم الأداء:-

يُعد الأداء مفهومًا جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام فهو البعد الأكثر أهمية لمختلف منظمات الأعمال والذي سيتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه.

وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم موحد له، فالأداء مفهوم واسع، ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعه (الغالبى وإدريس، ٢٠٠٧:٤٧٦).

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمنظمات، ويرى (Hofer) أن هذا الاختلاف يعود لتنوع الأهداف والاتجاهات في دراسة الأداء (Hofer,1983:44).

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق يعبر (Eccle,1991:131) عن الأداء بكونه

انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها في تحقيق أهدافها، ويتفق مع هذا السياق كل من (Robins&Wiersema , 1995:278) إذ يعبران عن الأداء بكونه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد.

ويستند (Miller & Bromiley,1990:757) إلى منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد في تعريفها للأداء، ويعدان الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .

ويرى (الغالبى وإدريس، ٢٠٠٧:٤٧٤) أن الأداء هو داله لكافة أنشطة المنظمة وهو المرآة التي تعكس وضع المنظمة من مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المنظمة لتعزيزه.

٣_٣ ماهية الأداء المالي :-

يعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمدراء سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية والنظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف منظمات الأعمال.

ويرى (Lynch,2000:374) بأن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات وان عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى كأساس المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر، ويذهب بعض الكتاب لأبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمنظمة، وضمن هذا التوجه، يعبر (Morgan & Hunt، ١٩٩٥:٦) عن تلك الأهمية بالقول أن الأداء المالي يعد هدف المنظمات كأساس وان الأهداف الثانوية للمنظمة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق أداء مالي وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي.

ويعتقد (John & Harrison ، ١٩٩٨ : ٤٧-٤٨) أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية تستخدم في عمليات التحليل الداخلي للمنظمة، فالأداء المالي يعتبر إستراتيجية مهمة، ويمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلاً عما يؤثره من نقاط قوة داخلية ويؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغوط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي، ويدعم هذا المنطق (Gravws & Waddok,1997:306)

يعتبران أن الأداء المالي يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم.

٣_٤ اتجاهات تقييم الأداء :-

يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي، حيث يرجع الى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين وفصل الملكية عن الإدارة في المشروع وما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، وقد ألزم ذلك الالتجاء الى أعداد كثيرة من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام ١٩٠٨م، وهي نسبة التداول (Sinkey,2008:153).

يقوم أسلوب المؤشرات المالية على حقيقة أن هناك دائماً حجوماً نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب، أو المؤشرات المالية النمطية مقدما بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط وخبرة المحلل وهدف الشخص القائم بالتحليل.

كما تتوقف الدقة في المؤشرات المالية على سلامة الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب أن تتغير باستمرار كل فترة أو عدد من السنوات (Mattel ، 2006).

في نهاية كل فترة زمنية يقوم المسئولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثيلاتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدماً، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها، وهناك اتجاهين رئيسيين لتقييم أداء المنظمات هما:

الاتجاه التقليدي (النموذج المحاسبي) والاتجاه الحديث (النموذج الاقتصادي) وفيما يلي نبذة عن ذلك :

٣_٤_١ الاتجاه التقليدي : (النموذج المحاسبي)

يشير (Sinkey, 2008: 153) الى أن النموذج المحاسبي يتمتع بمزايا عدة منها انه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهل الاستخدام، حيث أن الاتجاه يركز على العلاقة بين سعر السهم ونصيب

السهم من الأرباح التي حققتها المنظمة، وان أسعار الأسهم تتحدد عن طريق هذه الأرباح المحققة، كما أن هذا النموذج يقدم أساس لقياس أداء المنظمة باستخدام تحليل النسب المالية، وبالاعتماد على القوائم المالية التي يتم إعدادها على مدار الزمن مع المنافسين، وذلك من أجل بناء النسب وتحليلها استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه القوائم، حيث يمكن بناء عدة نسب كالربحية والكفاءة والسيولة وغيرها.

ويرى (Mattel, 2006) أنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة التقييم أداء المنظمة من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك، فمقاييس الأداء المحاسبية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للمالكين، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مؤكدة بين هذه المقاييس وبين تقييم الأداء في السوق المالية، كما أن مقاييس الأداء المحاسبية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب الأسهم من الأرباح المحققة، لا ترتبط مع أسعار الأسهم في السوق المالية وبين القيم السوقية لهذه الأرقام وهذه الاختلافات تتمثل بما يلي :

- أ- تمثل الأرقام المحاسبية نظرة خلفية، فيما تمثل القيم السوقية نظرة أمامية.
- ب- أن القيم المحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم السوقية، كما إنها لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد، فالأرقام المحاسبية التي تأتي من القوائم المالية تعكس الطرق المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي.

٣_٤_٢ الاتجاه الحديث : (النموذج الاقتصادي)

ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لتقديم معلومات مباشرة، حول كيفية قيام المنظمة بالمساهمة في تعظيم ثروة المالكين وتوليد القيمة لهم، حيث يبنى النموذج الاقتصادي على فرضية أساسية للنظرية المالية، مفادها أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم الشركة التي يريد الاستثمار فيها، بناء على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من هذا السهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة كأداة مباشرة تركز على الجانب الاقتصادي والنظرة إلى الأمام وهي تعتبر مقياساً شمولياً للربحية وإدارة المخاطر معاً، وبالتالي فإن هذه المقاييس توجه الجهود نحو إحداث تأثير إيجابي على سعر السهم في السوق، وبالتالي تحقيق هدف تعظيم الثروة وتوليد القيمة، لذلك فإن أهمية هذا المدخل تكمن في أنه يركز على القيمة طويلة الأجل بدلاً من

الأرباح المحاسبية قصيرة الأجل مما يجعل العلاقة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء تقوم على أساس المخاطرة (Shaked,2007: 16-41).

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها القيمة الاقتصادية EVA هي أن ما يسمى اليوم ربحاً هو في الواقع ليس ربحاً حقيقياً، فطالما أن المنظمة لم تحقق ربحاً يفوق تكلفة رأس المال المستخدم فإنها ستحقق خسارة، ووفق القيمة الاقتصادية فإن أموال الملكية لها تكلفتها كما هو الحال بالنسبة لأموال الدين، وعليه فإنه من الأفضل للمنظمة أن تحقق لمالكيها عائداً ممثلاً للعائد الذي يمكن ان يحققه في استثمارات مشابهة لها نفس الدرجة من المخاطرة، كون أن القيمة السوقية لسعر السهم تساوي القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية المخصصة بمعدل يعكس معدل العائد مطلوب من قبل المستثمرين في استثمارات مشابهة لها نفس المستوى من المخاطرة، وبالتالي فإن الدلالة الأساسية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA تكمن في تحقيق عائداً كافياً لتغطية تكاليف الفرصة البديلة لحقوق تكاليف الفرصة البديلة لحقوق الملكية قبل أن تبدأ بتوليد القيمة (Shaked,2007:16-41).

أهم مؤشرات قياس الأداء المالي :-

يختلف الكتاب في الاتفاق على مجموعة واحدة من النسب والمؤشرات المالية للقدرة على قياس الأداء المالي، إذ يركز (Mattel، 2006) على نسب العائد على الاستثمار، والعائد على حق الملكية، العائد على المبيعات، ونسبة إيراد السهم كمؤشرات قادرة على قياس أداء المنظمة.

في حين يرى (David) أن أهم هذه المؤشرات، هي، العائد على الاستثمار ونمو الموجودات (David ٢٠٠١:٣٠٤)؛ أما (Wheelen,&Hunger:2006:268) فإنهما يعتقدان بأن نسب العائد على الاستثمار، العائد على حق الملكية، العائد على السهم الواحد هي المؤشرات الأكثر ملائمة للاستخدام عند قياس الأداء.

أهم النسب المستخدمة في قياس الأداء:

١- معدل العائد على الموجودات :-

ويحسب من خلال المعادلة التالية

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الأداء في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها بمختلف المصادر (عقل، ٢٠٠٠:٣٨٨).

٢ - العائد على حقوق المساهمين (المالكين) :

وتعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتوقع على استثمارات المساهمين في المؤسسة ويتم احتسابها من خلال المعادلة التالية : (عقل ، ٢٠٠٠:٣٨٨)

$$\text{العائد على المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

ويرى هندي (١٩٨٩) إلى الاعتقاد بأن معدل العائد على حقوق الملكية هو المعيار الأكثر تحولاً لقياس فاعليه الإدارة ذلك أنه يعكس ربحية الأصول وربحية هيكل التمويل، بل ويحدد مساهمة كل منها في معدل العائد على حقوق الملكية. بعبارة أخرى يعتبر مقياساً لربحية كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (هندي، ٢٠٠٣:١٠٥).

٣ - معدل العائد على السهم :

تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية، ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء المالي استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي ويقاس من خلال المعادلة التالية : (عقل، ٢٠٠٠:٣٩٣).

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{الربح بعد الفوائد الضريبية و حقوق حملة الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

١_٤ مقدمة.

٢_٤ منهجية الدراسة.

٣_٤ مجتمع وعينة الدراسة.

٤_٤ مصادر المعلومات.

٥_٤ خطوات إجراء الدراسة.

٦_٤ نتائج تساؤلات الدراسة.

٤_١ مقدمة:-

في هذا الفصل قام الباحث بتقديم عرضاً لمنهج الدراسة، وذلك من حيث وصف مجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة، وتحديد مصادر البيانات ، وخطوات إجراء الدراسة وكيفية حساب المتغيرات ومعالجتها إحصائياً بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة والتوصل إلى النتائج وتفسيرها.

٤_٢ منهجية الدراسة:-

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والتعرف على العلاقة بين المتغيرات.

٤_٣ مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٤)، موزعة على خمسة قطاعات مختلفة، وهي الصناعة، البنوك، التأمين، الاستثمار، الخدمات، ومجتمع الدراسة حسب القطاعات خلال فترة الدراسة. لإجراء الدراسة تم اختيار جميع الشركات التي يتم تداول أسهمها بشكل منتظم خلال فترة الدراسة، بالإضافة لإمكانية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، حيث بلغت عينة الدراسة (٤٦) شركة مدرجة في البورصة الفلسطينية موزعة على خمسة قطاعات.

٤_٤ مصادر البيانات:-

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة من خلال المصادر التالية:

- التقارير السنوية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة.
- الموقع الإلكتروني الرسمي للبورصة فلسطين.
- الكتب والمجلات والأبحاث ذات العلاقة.

٤_٥ خطوات إجراء الدراسة:-

تم إجراء الدراسة من خلال إتباع الباحث للخطوات التالية:

١. تم تنزيل التقارير المالية لسنة ٢٠١٤م لجميع الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية من الموقع الإلكتروني للبورصة الفلسطينية.

٢. تم الحصول على قيمة التبرعات المالية المقدمة من الشركات كمسؤولية اجتماعية خلال عام ٢٠١٤م من واقع التقارير المالية للشركات.

٣. تم الحصول على حجم الإيرادات الكلية لعام ٢٠١٤م للشركات من واقع قائمة الدخل المتوفرة في التقارير المالية للشركات.

٤. تم حساب نسبة التبرعات المالية إلي الإيرادات الكلية لكل شركة من الشركات.

٥. تم الحصول على نصيب السهم الواحد من الأرباح خلال عام ٢٠١٤م من واقع القوائم المالية للشركات.

٦. تم الحصول على أسعار الأسهم السوقية للشركات وحساب معدل العائد السوقي للأسهم من خلال

المعادلة التالية:

$$R_i = \frac{P_{t+1} - P_{t-1} + D}{P_{t-1}}$$

حيث أن:

R_i = عائد السهم

P_{t+1} = سعر السهم في نهاية المدة.

P_{t-1} = سعر السهم في بداية المدة.

D = التوزيعات النقدية والمجانية للأسهم.

٧. تم تعديل الإيرادات الكلية للشركات من عملة دينار إلى دولار وفقا لسعر صرف الدينار للدولار في تاريخ ٣١-١٢-٢٠١٤م وهو ما يقارب من ١.٤١ دولار كل دينار أردني.

٨. تم إدخال البيانات للحاسب الآلي والاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على عدد ونسبة الشركات التي تقدم دعم مالي لجزء من المسؤولية الاجتماعية.
- معامل الارتباط بيرسون: للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات.
- اختبار t- test للعينات المستقلة: للتعرف على الفروق بين مجموعتين من البيانات.
- تحليل التباين الأحادي (Ony Way ANOVA): تم استخدامه للتعرف على الفروق بين ثلاثة مجموعات فأكثر من البيانات.
- اختبار شيفيه (scheffe)، وذلك للتعرف على مصدر الفروق.

٤_٦ نتائج تساؤلات الدراسة:-

٤_٦_١ السؤال الأول : ما مدى التزام الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب عدد الشركات وفقا لكل قطاع والتي التزمت بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية وعدد الشركات التي لم تقدم أي إنفاق في مجال المسؤولية الاجتماعية بينما اقتصرت المسؤولية الاجتماعية لها بشكل معنوي والجدول رقم (٤) يوضح النتائج.

جدول رقم: (٤)

يوضح عدد الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية وقيمة مساهمتها ماديا وفقا للقطاعات

الترتيب	قيمة الدعم المالي \$	نسبة %	دعم المادي	عدد الشركات	القطاع
2	4389749	100	8	8	البنوك
5	171940	50	3	6	التأمين
3	593726	38	3	8	الاستثمار
1	11103804	25	3	12	الخدمات*
4	367249	58	7	12	الصناعة
	16626468	52	24	46	الإجمالي

*قطاع الخدمات تحتوي على شركة الاتصالات والتي قدمت تبرعات لسنة 2014م بقيمة 7.2 مليون دينار بما يقارب \$10080000.

يتبين من الجدول السابق النتائج التالية:

١. بلغ نسبة الشركات التي التزمت بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية 52% من إجمالي شركات عينة الدراسة التي بلغت 46 شركة.

٢. يعتبر قطاع البنوك أكثر القطاعات التزاماً بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية من حيث عدد الشركات الملتزمة في تقديم الدعم المادي وثاني القطاعات من حيث قيمة الدعم المالي.

٣. يعتبر قطاع الخدمات أكبر القطاعات التي تقدم دعم مالي في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ قيمة الدعم المالي لهذا القطاع 11103804 دولار أمريكي ويأتي هذا بفضل الدعم المالي المقدم من مجموعة الاتصالات الفلسطينية والتي بلغ حوالي 10080000 دولار أمريكي أي حوالي 91% من قيمة الدعم الذي يقدمه قطاع الخدمات.

٤. يعتبر قطاع التأمين أقل القطاعات التزاماً بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ قيمة الدعم المالي لهذا القطاع 171940 دولار أمريكي.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن قطاع البنوك ومجموعة الاتصالات الفلسطينية هي من أكبر الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية والتي تحقق إيرادات كبيرة مقابل الشركات الأخرى هذا ساهم في أن تكون مساهمتها في مجال المسؤولية الاجتماعية كبيرة، ولكن الشركات الأخرى والتي لم تقدم الدعم المالي بشكل مباشر اتجاه مجال المسؤولية الاجتماعية لا يعني أنهم غير ملتزمين بشكل مطلق بالمسؤولية الاجتماعية بل أنهم يساهمون بشكل معنوي اتجاه مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تخفيض استخدام الوقود في عملها والاستثمار في منشأة تعتمد على الطاقة النظيفة مثل شركة مينا جيوثيرمال للطاقة الجوفية التي تستخدم الطاقة في باطن الأرض و تغيير نظام التدفئة من خلال تقليل استخدام الوقود والكهرباء ، ومنع التدخين وتدريب بعض الطلاب فيها، ولكن للظروف الصعبة التي تمر بها بعض الشركات أدى إلى عدم تقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية.

٤_٦_٢ السؤال الثاني: ما مدى تأثير التزام الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية علي المؤشرات المالية لهذه الشركات ؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية علي النحو التالي :

أولاً: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم وضع الفرضية التالية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات".

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات، والنتائج موضحة بالجدول رقم (٥).

جدول رقم: (٥)

معامل الارتباط بين قيمة الدعم المادي والإيرادات الكلية

المتغير	البيان	الإيرادات بالدولار
قيمة الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية بالدولار	معامل الارتباط	.966(**)
	مستوى الدلالة	0.000
	عدد العينة	46

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة لمعامل الارتباط كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 وهذا يشير لوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من قبل الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات"، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الدعم المالي المقدم من الشركات كجزء من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات له أهمية كبيرة في جذب انتباه العملاء والمستهلكين للشركة وخاصة عندما تكون الدعم المالي المقدم لي جمعيات خيرية أو للأيتام أو لمراكز الإيواء للاجئين من الحرب، وهذا يعمل على جذب هؤلاء العملاء أو المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة الشركة المقدمة كمساهمة في سياسة الشركة اتجاه دعم تلك الشرائح من المجتمع مما يعمل على زيادة إيرادات تلك الشركات.

٤_٦_٣ ثانياً: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)؟.

وللإجابة على هذا التساؤل تم وضع الفرضية التالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)."

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار t-test للعينات المستقلة للتعرف الفروق في نصيب السهم من الأرباح بين مجموعتان مستقلتان (شركات ملتزمة ماليا وشركات غير ملتزمة ماليا) والجدول رقم (٦) يوضح النتائج.

جدول رقم: (٦)

نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة لنصيب السهم من الأرباح تعزى لمدى التزام الشركات بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية

البيان	نوع الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
نصيب السهم من الأرباح	تلتزم ماليا	24	0.207	0.394	2.113	0.040
	غير ملتزمة ماليا	22	0.006	0.215		

قيمة t الجدولية لدرجات حرية (44) عند مستوى دلالة $0.05 = 2.021$

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة بين نصيب السهم من الأرباح للشركات الملتزم بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية وبين نصيب السهم من الأرباح للشركات غير الملتزمة ماليا كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة t المحسوبة < من قيمة t الجدولية) وهذا يشير لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة) لصالح الشركات الملتزمة ماليا

في تقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)".

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلي أن الدعم المالي المقدم من الشركات كجزء من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات له مردود ايجابي على إيرادات الشركة والتي تزداد بزيادة قيمة الدعم المالي المقدم مما يعمل على زيادة أرباح السهم الواحد.

٤_٦ ثالثاً: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)؟.

وللإجابة على هذا التساؤل تم وضع الفرضية التالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)".

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار t-test للعينات المستقلة للتعرف الفروق في عائد السهم السوقي بين مجموعتان مستقلتان (شركات ملتزمة ماليا وشركات غير ملتزمة ماليا) والجدول رقم (٧) يوضح النتائج.

جدول رقم: (٧)

نتائج اختبار t-test للعينات المستقلة لعائد السهم السوقي تعزى لمدى التزام الشركات بتقديم الدعم

المالي كمسؤولية اجتماعية

البيان	نوع الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عائد السهم السوقي	تلتزم ماليا	24	0.032	0.211	1.660	0.104
	غير ملتزمة ماليا	22	-0.067	0.191		

قيمة t الجدولية لدرجات حرية (44) عند مستوى دلالة $0.05 = 2.021$

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة بين عائد السهم السوقي للشركات الملتزم بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية وبين عائد السهم السوقي للشركات غير الملتزمة مالياً كان أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة t المحسوبة > من قيمة t الجدولية) وهذا يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)، مما سبق يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية (ملتزمة، غير ملتزمة)".

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الدعم المالي المقدم من الشركات كجزء من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لا يؤثر على القرار الاستثماري للمستثمرين في تلك الشركات، وبالتالي لا يتأثر سعر السهم السوقي بحجم الدعم المالي المقدم من الشركات كجزء من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

٤_٦_٥ رابعاً: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم وضع الفرضية التالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة".

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف الفروق في نسبة الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة والجدول رقم (٨) يوضح النتائج.

جدول رقم: (٨)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية يعزى لنوع الصناعة

مستوى الدلالة Sig.		قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
دالة احصائية	0.002	5.125	0.00025	4	0.001	بين المجموعات
			0.00005	41	0.002	داخل المجموعات
				45	0.003	الإجمالي

قيمة F الجدولية لدرجات حرية (4 ، 41) عند مستوى دلالة $0.05 = 2.61$

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة لنسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية بين القطاعات كان أقل من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة وهو 0.05 (قيمة f المحسوبة < من قيمة f الجدولية) وهذا يشير لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في نسبة الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة، وللتعرف على مصدر الفروق تم استخدام اختبار شيفيه والذي يتبين أن الفروق كانت بين قطاع البنوك وباقي القطاعات لصالح قطاع البنوك، مما سبق يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في نسبة الدعم المادي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة"، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن كل شركات البنوك ملتزمة بتقديم الدعم المالي للشركات وبالتالي فإن نسبة هذا الدعم من إجمالي الإيرادات الكلية لقطاع البنوك ستكون أكبر من نسبة الدعم المالي لباقي القطاعات التي لا تلتزم كثير من الشركات المصنفة فيها بتقديم الدعم المالي كمسؤولية اجتماعية.

جدول رقم: (٩)

نتائج اختبار شيفيه للفروق في نسبة الدعم المالي إلي الإيرادات للشركات وفقاً للقطاعات

مستوى الدلالة	متوسط الفروق	القطاع	
0.032	.012125(*)	التامين	البنوك
0.017	.012125(*)	الاستثمار	
0.029	.010375(*)	الخدمات	
0.008	.011958(*)	الصناعة	
0.032	-.012125(*)	البنوك	التامين
1.000	0.000	الاستثمار	
0.990	-0.002	الخدمات	
1.000	0.000	الصناعة	
0.017	-.012125(*)	البنوك	الاستثمار
1.000	0.000	التامين	
0.987	-0.002	الخدمات	
1.000	0.000	الصناعة	
0.029	-.010375(*)	البنوك	الخدمات
0.990	0.002	التامين	
0.987	0.002	الاستثمار	
0.986	0.002	الصناعة	
0.008	-.011958(*)	البنوك	الصناعة
1.000	0.000	التامين	
1.000	0.000	الاستثمار	
0.986	-0.002	الخدمات	

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١_٥ المقدمة.

٢_٥ نتائج الدراسة.

٣_٥ توصيات الدراسة.

٤ -٥ دراسات مقترحة.

٥-١ المقدمة:-

بعد إتمام الشق العملي للدراسة من خلال الفصل السابق وكذلك الشق النظري في الفصول الأول والثاني لم يتبقي إلا الخروج بالنتائج والتوصيات وفي هذا الفصل سيتم تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات التي يراها الباحث من وجهة نظره بناءً على النتائج التي خرجت بها الدراسة.

٥-٢ نتائج الدراسة:-

يمكن حصر نتائج الإجابة على تساؤلات الدراسة في ظل الأساليب المستخدمة في التحليل والتي أجراها الباحث على بيانات الدراسة للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية خلال فترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤م والتي هي محل الدراسة كما يلي:

١. يعتبر قطاع البنوك أكثر القطاعات التزاماً بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية من حيث عدد الشركات الملتزمة في تقديم الدعم المادي وثاني القطاعات بعد قطاع الخدمات من حيث قيمة الدعم المالي.
٢. يعتبر قطاع الخدمات أكثر القطاعات التزاماً بتقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية من حيث من قيمة التبرعات المالية المقدمة للمجتمع والتي وصلت بها ما يزيد عن ١١ مليون دولار خلال سنة واحدة .
٣. هناك علاقة طردية بين قيمة الدعم المالي المقدم من الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية وحجم الإيرادات الكلية للشركات.
٤. التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية يعمل على زيادة الإيرادات الكلية للشركة.
٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نصيب السهم الواحد من الأرباح للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية لصالح الشركات الملتزمة مالياً في تقديم الدعم المالي.
٦. التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية يعمل على زيادة ربحية السهم الواحد.

- ٧ . لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عائد السهم السوقي للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لمدى التزام الشركة في تقديم الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٨ . الدعم المالي المقدم كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يؤثر على القرار الاستثماري في تلك الشركات.
- ٩ . توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الدعم المالي في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى الإيرادات الكلية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية يعزى لنوع الصناعة.
- ١٠ . نسبة الدعم المالي إلى إجمالي الإيرادات الكلية المقدمة من قطاع البنوك أكبر من نسبة الدعم المالي لباقي القطاعات.

٣_٥ التوصيات :

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ١ . ضرورة قيام الشركات التي لا تقدم دعم مالي بالعمل على تقديم التبرعات المالية بالإضافة للدعم المعنوي التي تقدمه كجزء من المسؤولية الاجتماعية لما له من أهمية في تحسين وضعها المالي من خلال زيادة الإيرادات.
- ٢ . ضرورة إتباع الشركات سياسة محددة للعمل على تقديم تبرعات مالية ومعنوية كمسؤولية اجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة لما لها من أثر واضح ومهم على إيرادات الشركة وربحياتها
- ٣ . ضرورة دعم المنتجات الوطنية للشركات لما له من أهمية في تحسين وضعها المالي وتشجيعها على زيادة الدعم المالي المقدم كمسؤولية اجتماعية وذلك من خلال شراء المنتجات الوطنية والابتعاد عن المنتجات المستوردة.
- ٤ . ضرورة تشجيع الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية على زيادة دعمها المالي المقدمة كجزء من المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد ندوات وورش عمل مخصصة بهذا الشأن.
- ٥ . سن قوانين وتشريعات تساعد الشركات على تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال الحكومة.

٥_٤ دراسات مقترحة :-

١. إجراء دراسة حول العوامل المؤثرة على مدى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية.
٢. إجراء دراسة حول العلاقة بين مدى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية ودرجة المنافسة.
٣. إعادة الدراسة مرة أخرى خلال فترة زمنية أخرى أو إجرائها على سوق مالي آخر للتأكد من النتائج التي تم التوصل إليها.
٤. إجراء دراسة بين مدي التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة و الأداء المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

١. أحمد، عواد فتحي، (٢٠١٢)، إدارة الأعمال ووظائفها في المؤسسات المعاصرة، دار الغنقاء، عمان، الطبعة الأولى.
٢. الأمم المتحدة، (٢٠٠٤)، "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات علي المجتمع".
٣. بلوط، حسن إبراهيم، (٢٠٠٢)، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
٤. الحسن، بو بكر، (٢٠١٤)، " دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة لمؤسسة نفضال، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
٥. الحفاري، محمد صالح ومصطفي، نهال فريد و قريامن، رسمية زكريا، (٢٠٠١)، " أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٦. الحمدي، فؤاد محمد حسين، (٢٠٠٣)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها علي رضا المستهلكين، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، اليمن.
٧. الحموري، صالح سليم، (٢٠٠٩)، المسؤولية المجتمعية بين النظرية والتطبيق، منتدى إدارة عالم التطوع العربي.
٨. الحوري، فاتح عبد القادر والزيادات، ممدوح وعناية، هائل، (٢٠٠٨) "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية.
٩. الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، الأداء المالي وأثره علي أسهم المؤسسات، دار الحق للنشر والتوزيع، عمان.
١٠. درغام، ماهر موسي والدلو، محمد سالم والعريني، بهاء الدين، (٢٠١٥)، "مدي إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٧، العدد ٢، غزة.

١١. رحمانى، الزهرة، (٢٠١٤)، "تأثير المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإشغال في الآبار، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
١٢. زغب، احمد ، (٢٠١١)، دور القطاع الخاص الفلسطيني في تقرير مبادرات المسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر المسؤولية الاجتماعية، جامعة القدس المفتوحة.
١٣. السعيد، فرحات جمعة، (٢٠٠٦) الأداء المالي لمنظمات الأعمال الراهنة، دار المريخ للنشر.
١٤. السكارنة، بلال خلف، (٢٠٠٩)، "أخلاقيات العمل " دار الميسر، عمان، الطبعة الأولى.
١٥. الطروانة، خالد عطا الله وأبو جليل، محمد منصور، (٢٠١٢)، " اثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية " دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في أسواق عمان المالي"، بحث منشور بالمؤتمر الدولي الثاني، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، عمان.
١٦. العاني، حارس، (٢٠٠٥) " دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعية للمؤسسات الصناعية " دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلاديلفيا، عمان.
١٧. عزوي، عمر، وعبد الرزاق، مولاي خضر ومساعد، بووزير (٢٠١١) "دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي " جامعة بشار، كلية الاقتصاد، الملتقى الدولي الثالث حول المسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال.
١٨. عقل، مفلح محمد، (٢٠٠٠)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. عقيلي، عمر، (٢٠٠٥) ، إدارة المواد البشرية بعد استراتيجي، دار النشر عمان.
٢٠. عودة، إياد محمد، (٢٠٠٨)، " قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية والاجتماعية، دراسة ميدانية (تطبيقية) علي فنادق ذات خمس نجوم في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.
٢١. الغالبي، طاهر محسن منصور و ادريس، وائل محمد صبحي،(٢٠٠٧)، " الادارة الاستراتيجية:منظور منهجي متكامل"، دار وائل للنشر، عمان.

٢٢. الغالبي، طاهر محسن منصور والعامري، صالح مهدي محسن (٢٠١٤) " المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع " دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة أولى، عمان.
٢٣. الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، (٢٠١٠)، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العاملة بالأردن وقائع المؤتمر العربي الثاني في الإدارة بمنظمة العربية للعلوم الإدارية ، القاهرة ، تشرين الثاني.
٢٤. القريوتي، موسي قاسم والحوالدة، رياض عبد الله و قطيشات، مازن كمال و الحنيطي، محمد فالح و المعايطه، محمد عطوة، (٢٠١٤)، " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية " دراسة حالة شركة زين للاتصالات الخلوية ، كلية عمان الجامعية، مجلة العلوم الادارية، المجلد ٤١، العدد ١، الأردن.
٢٥. كرومييه، مسان ، (٢٠١٤) المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة - الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
٢٦. محمد، عادل مبروك، (٢٠١٠) دور مؤسسات الأعمال في تنمية المجتمع " تطبيق علي تجربة الدول الآسيوية ".
٢٧. المغربي، نهال وفؤاد، ياسمين، (٢٠٠٨) " المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر : بعض التجارب الدولية" ، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، مصر.
٢٨. النصور ، رابعة سالم، (٢٠١٠)، "أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، .
٢٩. هندي ، منير إبراهيم، (٢٠٠٣) "الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر" ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، الطبعة الخامسة.
٣٠. وهبية، مقدم، (٢٠٠٩) " دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة" ، بحث مقدم إلي المؤتمر العملي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، الجزائر.

٣١. ياسين، محمد عاطف محمد، (٢٠٠٨) "واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسئولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لشركات صناعة الأدوية البشرية، عمان ، الأردن.

ثانيا : - المصادر الأجنبية :

1. Hunt,S.& Morgan,R.(1995) ,**"The Comparative Adantage Theory of competiton,jounal of marketing "**, Journal of Marketing,59,April,
2. Hofer,c. (1983)"**ROVA: Anew Measure For Assessing Organizational Performance"Steategic Managemnt**",Strategic Managemnt,2.
3. Harrison,Jeffrey S.,& john,caron H.St(1998)."**Foundationsin Strategic Managemnt**" Prentice–Hall,U.S.A,Ohio.
4. Shaked,Allen oirre leroy,(2007),"**Creating Value Through EvA: Mythor Reality?** Strategy Mangment Jurnal Of Accouting Rccouting".
5. Sinkey Joseph,(2008) ",**Commercial bank Financial Management ,New jersey**".
6. Mattels, Chris(2006)"**Managing Bank Capital Allocation And Performance Measurement West**" Sussexi Tohnwilly And Sons
7. Hunt,(1995) R "**The Com Parative Adrtie Advantion Theoryof Competition "** Jowrnal Of .Marketins" 5a,Aril.
- 8.Sukanya, Chethy &Rebekah, Naib &Yadnvir ,Seetharam(2013) "**The Impact Of Corporate Social R spousibility on Firms Financial Performall cain South AFrice**".
9. Carroll Archie B,(1991)"**The Pyramid of Corporate Social Responsibility toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**",Business Horizons,July–August.

10. Roman, R.M, (1999) "**The Relation SHIP Between Social And Financial Performance**" Business And Society, Vol.38no.1,.
11. Shiebel, Walter, (2000) "**Corporate Ethies As A factor for success**" (Boku). Vienna, Octoberr,.
12. Hopkins , Michael (2001) "Rate YOUR COMPANY " **Mhc International LTd Crities**,.
13. Gray, Chapman (1993)., "**Acconutins For The Enviroment**"
14. Bradshaw, Nancy, (1997) "**Assess Your Organizations Level Of Social Responsibility** " Canadian Business Social Responsibility,.
15. Basf, (2000) "**The Marketing Of Social Responsibility Report**" Our New Report,.
16. David, Fred (2001) "**Management : Concepts SES**" 8TH.ed. prentice Hallinc.
17. Eccles, R. (1991) "**The Performance Measurement Manifesto** " Harvard Buisness Review, .69,, (1).
18. Robins , James , & Wierseme F., (1995), "**A resource–Based Approach To The Multi Business Firm : Empirical Analysis Of Portfolio Interrelationships And Corporate Financial Performance**" Strategic Management Journal.
19. Miller (1990). Kent & Bromiley, Philip, "**Strategic Risk And Corporate Performptance: An Analysis Of Alternative Measure**" , Academy Of Management Journal , 33.
- "**Social Responsibility On The Finan Cial Performance Of Mnks**" In Pakislan
21. Lynch , R. (2000). , "**Corporate STRATEGY**", 2TH.ED, Prentice–Hall Inc.

22. **Konkolewsky, Hans_Horst , (2002) " Corporate Social Responsibility And Work Health"**, September .

23. **Waddock, Sandra, (2002) , "Will Social Responsibility Putting Into Action"** , chatman hous , October.

24. Graves,S.&Waddock,S.,(1997)"**The Cooperate Social Performance : Financial Performance Link**", Strategic Management Journal, 18,(4)

25. Wheelen,Thomas L.&Hunger,J.David,(2006)"**Strategic Management and Business Policy**",Pearson EducationInc.,Upper Saddle River,New Jersey.

Internet:

24.(www.att./ens/annual-report).

25.(www.focal.ca:8).

26.(www.z.ba.edu/waddock).

27.(www.cragg 2001 focal.co).

28.(WWW.COMMUNCOPAI.NET INTERNET INC,2002.)

ملاحق الدراسة

ملحق رقم : (١)

بيانات الدراسة

الرقم	قطاع البنوك والخدمات المالية	العائد السوقي	نصيب السهم من الأرباح	الإيرادات الكلية بالدولار	نسبة الدعم المالي	الدعم المالي بالدولار
1	البنك الإسلامي العربي	-0.035	0.083	19970307	0.019	381154
2	بنك فلسطين	-0.078	0.251	120288657	0.019	2292806
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	-0.214	0.150	28772172	0.042	1213195
4	البنك التجاري الفلسطيني	0.058	0.032	10484071	0.003	34886
5	بنك الاستثمار الفلسطيني	0.136	0.051	14371901	0.005	76747
6	بنك القدس	-0.020	0.145	33872396	0.007	237276
7	البنك الوطني	0.103	0.059	19976985	0.008	150000
8	سوق فلسطين للأوراق المالية	-0.008	0.024	2184606	0.002	3685
9	المجموعة الأهلية للتأمين	-0.125	0.227	1254332	0.000	0
10	العالمية المتحدة للتأمين	0.288	0.090	33244590	0.002	74000
11	التأمين الوطنية	-0.083	0.220	28844750	0.003	76940
12	فلسطين للتأمين	0.035	0.501	9465760	0.000	0
13	التكافل الفلسطينية للتأمين	0.259	0.226	16371614	0.001	21000
14	ترست العالمية للتأمين	0.040	0.236	38506607	0.000	0
15	العقارية التجارية للاستثمار	-0.183	-0.238	999162	0.000	0
16	المستثمرون العرب	-0.010	-0.072	90492	0.000	0
17	القدس للاستثمارات العقارية	-0.034	-0.097	46289	0.000	0
18	فلسطين للتنمية والاستثمار	0.052	0.077	110949000	0.005	550000
19	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	0.040	0.030	294151	0.000	0
20	فلسطين للاستثمار الصناعي	-0.010	0.239	44197177	0.001	28041
21	فلسطين للاستثمار العقاري	-0.197	-0.053	8789915	0.002	15686
22	الاتحاد للأعمار والاستثمار	-0.091	0.015	5926351	0.000	0

0	0.000	934677	0.010	-0.010	أبراج الوطنية	23
0	0.000	6510582	-0.046	-0.151	المؤسسة العربية للفنادق	24
0	0.000	337463	-0.148	-0.237	المؤسسة العقارية العربية	25
0	0.000	406791	-0.106	-0.556	جلوبال كوم للاتصالات	26
8887	0.001	6024637	0.001	0.706	مركز نابلس الجراحي التخصصي	27
10080000	0.020	498218000	0.905	0.069	الاتصالات الفلسطينية	28
0	0.000	24186578	0.031	-0.239	الفلسطينية للكهرباء	29
0	0.000	28849668	-0.094	-0.157	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	30
0	0.000	827529	-0.045	0.000	مصايف رام الله	31
0	0.000	14310142	-0.538	0.294	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	32
0	0.000	1230160	-0.163	-0.072	بال عقار لتطوير وإدارة تشغيل العقارات	33
1014917	0.012	85310995	-0.064	-0.167	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	34
4344	0.001	5600253	0.556	0.206	العربية لصناعة الدهانات	35
43400	0.001	41345849	0.242	0.027	دواجن فلسطين	36
0	0.000	34913502	0.319	0.139	بيرزيت للأدوية	37
0	0.000	1635945	0.171	0.005	مصنع الشرق للإلكترونيات	38
21389	0.002	14083664	0.015	-0.189	مطاحن القمح الذهبي	39
54912	0.001	76286465	-0.349	-0.182	سجائر القدس	40
197376	0.005	36469314	0.144	-0.190	القدس للمستحضرات الطبية	41
0	0.000	1261126	-0.099	-0.424	فلسطين لصناعة اللدائن	42
0	0.000	21347358	0.159	0.087	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	43
1271	0.000	9107246	0.088	0.176	الوطنية لصناعة الكرتون	44
12226	0.002	7320978	1.710	0.285	مصانع الزيوت النباتية	45
32330	0.002	18963545	0.206	-0.053	دار الشفاء لصناعة الأدوية	46

ملحق رقم: (٢)

الملحق الإحصائي

Crosstabs

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
الصناعة * المسؤولية	46	100.0%	0	.0%	46	100.0%

الصناعة * المسؤولية

Count

	المسؤولية		Total
	تلتزم	لا تلتزم	
الصناعة البنوك	8	0	8
التأمين	3	3	6
الاستثمار	3	5	8
الخدمات	3	9	12
الصناعة	7	5	12
Total	24	22	46

Correlations

Correlations

		قيمة التبرعات	الإيرادات.دولار
قيمة التبرعات	Pearson Correlation	1	.966**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	46	46
الإيرادات.دولار	Pearson Correlation	.966**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	46	46

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

T-Test

Group Statistics

المسؤولية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تلتزم	24	.2067	.39395	.08042
لا تلتزم	22	.0064	.21455	.04574

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
EPS	Equal variances assumed	.852	.361	2.113	44	.040	.20026	.09477	.00925	.39126
	Equal variances not assumed			2.165	36.147	.037	.20026	.09252	.01265	.38786

T-Test

Group Statistics

المسئولية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
عائد.سوقي	24	.0318	.21095	.04306
لاتلتزم	22	-.0670	.19070	.04066

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
عائد.سوقي	Equal variances assumed	.084	.773	1.660	44	.104	.09875	.05949	-.02114	.21864
	Equal variances not assumed			1.667	43.994	.103	.09875	.05922	-.02061	.21810

Oneway

Descriptives

نسبة المسئولية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
البنوك	8	.01313	.013410	.004741	.00191	.02434	.002	.042
التأمين	6	.00100	.001265	.000516	-.00033	.00233	.000	.003
الاستثمار	8	.00100	.001773	.000627	-.00048	.00248	.000	.005
الخدمات	12	.00275	.006426	.001855	-.00133	.00683	.000	.020
الصناعة	12	.00117	.001467	.000423	.00023	.00210	.000	.005
Total	46	.00361	.007698	.001135	.00132	.00589	.000	.042

ANOVA

نسبة المسئولية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.001	4	.000	5.222	.002
Within Groups	.002	41	.000		
Total	.003	45			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Dependent Variable: قلوبس لها يقرن

Scheffe

عصرها (I) / عصرها (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval		
				Lower Bound	Upper Bound	
البونوك	التامين	.012125*	.003545	.032	.00069	.02356
	الاستثمار	.012125*	.003282	.017	.00154	.02271
	الخدمات	.010375*	.002996	.029	.00071	.02004
	الصداقة	.011958*	.002996	.008	.00230	.02162
التامين	البونوك	-.012125*	.003545	.032	-.02356	-.00069
	الاستثمار	.000000	.003545	1.000	-.01143	.01143
	الخدمات	-.001750	.003282	.990	-.01233	.00883
	الصداقة	-.000167	.003282	1.000	-.01075	.01042
الاستثمار	البونوك	-.012125*	.003282	.017	-.02271	-.00154
	التامين	.000000	.003545	1.000	-.01143	.01143
	الخدمات	-.001750	.002996	.987	-.01141	.00791
	الصداقة	-.000167	.002996	1.000	-.00983	.00950
الخدمات	البونوك	-.010375*	.002996	.029	-.02004	-.00071
	التامين	.001750	.003282	.990	-.00883	.01233
	الاستثمار	.001750	.002996	.987	-.00791	.01141
	الصداقة	.001583	.002680	.986	-.00706	.01023
الصداقة	البونوك	-.011958*	.002996	.008	-.02162	-.00230
	التامين	.000167	.003282	1.000	-.01042	.01075
	الاستثمار	.000167	.002996	1.000	-.00950	.00983
	الخدمات	-.001583	.002680	.986	-.01023	.00706

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Homogeneous Subsets

نسبة المسئولية

Scheffe^{a,b}

الصناعة	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
التأمين	6	.00100	
الاستثمار	8	.00100	
الصناعة	12	.00117	
الخدمات	12	.00275	
البنوك	8		.01313
Sig.		.989	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are display ed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.571.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

Frequencies

Statistics

الصناعة

N	Valid	46
	Missing	0

الصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البنوك	8	17.4	17.4	17.4
	التأمين	6	13.0	13.0	30.4
	الاستثمار	8	17.4	17.4	47.8
	الخدمات	12	26.1	26.1	73.9
	الصناعة	12	26.1	26.1	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

ملحق رقم: (٣)

أسماء الشركات عينة الدراسة

القطاع	اسم الشركة	الرقم
البنوك	البنك الإسلامي العربي	1
البنوك	بنك فلسطين	2

البنوك	البنك الإسلامي الفلسطيني	3
البنوك	البنك التجاري الفلسطيني	4
البنوك	بنك الاستثمار الفلسطيني	5
البنوك	بنك القدس	6
البنوك	البنك الوطني	7
البنوك	سوق فلسطين للأوراق المالية	8
التأمين	المجموعة الأهلية للتأمين	9
التأمين	العالمية المتحدة للتأمين	10
التأمين	التأمين الوطنية	11
التأمين	فلسطين للتأمين	12
التأمين	التكافل الفلسطينية للتأمين	13
التأمين	ترست العالمية للتأمين	14
الاستثمار	العقارية التجارية للاستثمار	15
الاستثمار	المستثمرون العرب	16
الاستثمار	القدس للاستثمارات العقارية	17
الاستثمار	فلسطين للتنمية والاستثمار	18
الاستثمار	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	19
الاستثمار	فلسطين للاستثمار الصناعي	20
الاستثمار	فلسطين للاستثمار العقاري	21
الاستثمار	الاتحاد للأعمار والاستثمار	22
الاستثمار	أبراج الوطنية	23
الخدمات	المؤسسة العربية لل فنادق	24
الخدمات	المؤسسة العقارية العربية	25
الخدمات	جلوبال كوم للاتصالات	26
الخدمات	مركز نابلس الجراحي التخصصي	27
الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	28
الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	29
الخدمات	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	30
الخدمات	مصايف رام الله	31
الخدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	32

الخدمات	بال عقار لتطوير وإدارة تشغيل العقارات	33
الخدمات	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	34
الصناعة	العربية لصناعة الدهانات	35
الصناعة	دواجن فلسطين	36
الصناعة	بيرزيت للأدوية	37
الصناعة	مصنع الشرق للإلكترونيات	38
الصناعة	مطاحن القمح الذهبي	39
الصناعة	سجائر القدس	40
الصناعة	القدس للمستحضرات الطبية	41
الصناعة	فلسطين لصناعة اللدائن	42
الصناعة	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	43
الصناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	44
الصناعة	مصانع الزيوت النباتية	45
الصناعة	دار الشفاء لصناعة الأدوية	46